الفصل الثاني : القضايا المصرية

(١)

التيار الإسلامي والنظم العربية:

حماس والإخوان

شهدت الساحة العربية تقدم الإخوان المسلمين في مصر في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ على نحو غير متوقع، بل إن خمس عدد مقاعد البرلمان التى حصل عليها الإخوان كان يمكن أن يتضاعف لو جرت الانتخابات بغير ما شابها من ظروف وتعقيدات، بما يكشف أن للإخوان رصيد يتجاوز بمراحل قرار حظر الجماعة وحظر نشاطاتها الحزبية والسياسية. على الجانب الآخر، تقدمت حركة حماس في الانتخابات البلدية الفلسطينية، واكتسحت الساحة على حساب حركة فتح التى تمزق شملها بعد عقود من قيادتها للحركة السياسية والأعمال المسلحة في الساحة الفلسطينية البالغة التعقيد. ومن المفيد فى رصد هذه الظواهر السياسية أن نحدد موقع هاتين الحركتين في إطار النظام السياسي المصري والفلسطيني، وتجربة انصهار التيار الإسلامي فى النظم السياسية بعد تجاوز مرحلة عداء التيار الإسلامي لهذه النظم، وأن يتم تحديد ذلك على ضوء خمس عوامل أساسية هي: موقف الحركة من النظام، وموقف النظام منها، وموقف الحركتين من إسرائيل، المحك الأساسي في التيار الإسلامي عموما والعربي خصوصا، وموقف الغرب من الحركتين ودورهما، موقف الشارع من الحركتين، وأخيرا علاقة الحركتين على المستوى الاستراتيجى. يسبق دراسة هذه العوامل الخمسة ملاحظتان تمهيديتان:

الملاحظة الأولى، هي أن حماس تعمل في بيئة سياسية قاسية، لأنها حركة سياسية عسكرية، أي أنها تقوم بالمقاومة كما تحاول أن تكون قوة سياسية فاعلة فى الساحة الفلسطينية. ولذلك، فإن الوجه السياسي والعسكري في عملها – وهو سر شعبيتها – هو الذي يتجه إلى الجهود الرسمية والخارجية لفصل العسكري عن السياسي، وهو نفسة الذي يجرى مع حزب الله رغم وضوح الحقيقة، وهى أن حماس وحزب الله يعملان في ظروف غير عادية، أخطرها احتلال إسرائيل وقمعها للأراضي اللبنانية والفلسطينية. وإذا كان حزب الله قد نجح في تأكيد صفته السياسية

في البرلمان والحكومة وقوته السياسية في الشارع اللبناني، بل والعربي والإسلامي على الساحة، فإن سر قوته هو قدراته العسكرية التى تسببت في تلقين إسرائيل درساً في الجدية العربية والإسلامية وندية التعامل رغم تفاوت القدرات قدر المسافة بين السماء والأرض، هي نفسها التى استعدت عليه عدوه الأساسي إسرائيل والغرب.

الملاحظة الثانية، هي أن حماس وحزب الله والإخوان على خط واحد، وهو احتضان المرجعية الدينية الإسلامية، والاعتقاد بأن العدو واحد، وأن النظم السياسية في الدول الثلاثة تحكمها اعتبارات تجعل موقف حكوماتها من هذه الحركات الثلاثة متباينة، لكنها عموما غير ودية، ليس فقط باعتبار هذه الحركة قوة سياسية منافسة بشكل خطير لسلطة النظام السياسي القائم، ولكن – وبأشكال متفاوتة– بسبب موقفها من إسرائيل والغرب أيضا، فاختلفت أسباب الهجوم على هذه الحركات في الدول الثلاثة بقدر اختلاف الظروف التاريخية لهذه الحركات، والقضايا الملحة التى تواجهها أو التى تتطرحها. وتفرد الإخوان في مصر بتقدمهم وحصارهم في قضية الديمقراطية، وموقفهم من الآخر المسيحي، وهو عامل ليس قائماً في فلسطين ولبنان لسبب بسيط، وهو أن حماس وحزب الله حركات مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، بينما ظلت جماعة الإخوان في مصر جماعة سياسية مدنية اجتماعية غير مسلحة. ومن واجب حركات المقاومة استقطاب كافة القوى الوطنية والتركيز على العدو، وليس على اختلاف الملل والنحل الدينية، وكان ذلك هو طابع حزب الله الذي نشأ في بيئة تعددية وثقافة ديموقراطية، وحماس التي نشأت في بيئة علمانية موازية لمنظمة التحرير التي يهمها الأرض وإقامة الدولة، ولا يهمها ديانة المساندين لها، ولذلك التف المسيحيون حول حزب الله في لبنان كرأس حربة في حركة المقاومة في العقود الماضية ، كما التف المسيحيون حول منظمة التحرير. ويجمع بين القوى الثلاثة في الواقع خلو سجلها من العداء للمسيحين أو اليهود، وتمييزهم جميعا بين اليهود والحركة السياسية الصهيونية. وسوف نفرد لعلاقة حزب الله بالنظام السياسي في لبنان مقالا آخر بسبب خصوصية الحزب ووضعه في الساحة اللبنانية.

أما العوامل الخمسة التي يقتضي التحليل دراسة هذه الحركات على أساسها، أولها موقع الحركتين في النظام المصري والفلسطيني. يختلف موقف حماس من السلطة عن موقف الإخوان المسلمين من النظام في مصر، لأن حماس لا تعترف باتفاقات أوسلو التي تعتبر الأساس القانوني لقيام السلطة الفلسطينية. ومع ذلك فإن حماس تتجه إلى التوافق مع السلطة لاعتبارات عملية. أما موقف السلطة من حماس، فهو قبولها في النظام السياسي مع التعاطف في تمسكها بسلاحها، وإن كانت حماس قد أصبحت منافساً قوياً لفتح التى تشكل السلطة الفلسطينية. ونأمل أن لا يختلط التنافس لاعتبارات سياسية مشروعة بالضغط الذى تمارسه إسرائيل على السلطة حتى تنزع سلاح حماس وبقية الفصائل الفلسطينية. وعلى أية حال، فإن هناك قاعدة مشتركة بين حماس والسلطة، وهى النضال من أجل إزالة الاحتلال ومقاومة الاستيطان، وإقامة الدولة، كل بوسائله المناسبة، رغم أن أبو مازن يعتقد أن الكفاح المسلح يؤدى إلى نتائج عكسية. أما موقف الإخوان المسلمين من السلطة فى مصر، فهو الضغط لتوسيع دائرة الحرية والمشاركة السياسية، وتطبيع العلاقات بين الإخوان وبين البيئة السياسية المصرية، التى تأثر بعضها بالأفكار السياسية عن الإخوان التى روجتها الحكومة منذ عام ١٩٤٨ بعد اغتيال النقراشى باشا رئيس الوزراء، ثم الصدام بين الإخوان والنظام فى حادث المنشية عام ١٩٥٤، وما أعقبه من أحكام قاسية بالإعدام لزعماء الإخوان. أما موقف الحكومة من الإخوان، فهو موقف متردد ظاهرة الحظر والتنكيل، وباطنه استشعار القاعدة الشعبية العريضة التى يتحرك عليها الإخوان، والتى ظهرت خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، وهذا الموقف المتردد يجعل وجود الإخوان على الساحة السياسية المصرية تحدى للحكومة أو بموافقتها طوعاً أو كرهاً، وبوجود عامل أمريكى أو بغيره، ولكن الحكومة المصرية تعتقد أنه لا فرق بين الإخوان والمتطرفين فى الحركات الإسلامية. ومن الواضح أن هناك فرق كبير بين الإخوان كقوة سياسية فى ظروف عادية، وبين حركة حماس كحركة تحرير ضد الاحتلال الإسرائيلى، وفى نفس الوقت تريد أن تكون جزء من النظام السياسى الفلسطينى. والقاعدة التى يرتكز عليها الإخوان وحماس هى المرجعية الدينية الإسلامية، والاتفاق فى الرؤية السياسية بالنسبة لإسرائيل، مع فارق واحد وهو أن حماس مستهدفه من إسرائيل

وتخضع للملاحقة والاغتيال، أما الإخوان فهم في مأمن من الملاحقة الإسرائيلية، ولكنهم ليسوا في مأمن من الملاحقة المصرية، وهي ملاحقة أقصاها الاعتقال أو السجن ولم تصل إلى حد الاغتيال، وربما يؤدي وجود حماس والإخوان في الحكم إلى التآلف والتعارف بين عناصر النظام السياسي في البلدين.

أما موقف الشارع في البلدين من الحركتين فيجب أن نميز بين موقف المثقفين العلمانيين والأحزاب اليسارية الليبرالية في مصر، وبين موقف الرجل العادي. فقد أظهر المثقفون وبعض الأقباط عداءاً شديداً للإخوان المسلمين، بينما رحب بهم رجل الشارع العادي. أما حماس فلم تلق هجوماً من طوائف الشعب الفلسطيني. ويرجع السبب في قبول حماس والإخوان من الرجل العادي هو العمل الاجتماعي المباشر والأعمال الخيرية، بالإضافة إلى المرجعية الدينية التي تجمع عليها المجتمعات الفلسطينية والمصرية. أما العامل الثالث، فهو موقف الغرب من الحركتين ومن دورهما. فإذا كان الغرب يرفض حماس رفضاً قاطعاً انسجاماً مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، ووضع حماس على القائمة السوداء الخاصة بالمنظمات الإرهابية، فإن الغرب لم يعلن عدائه بعد للإخوان المسلمين، بل يمكن القول أنه شجع الإخوان على الدخول في التجربة السياسية، وقد يكون ذلك جزءا من محاولة الغرب توسيع قاعدة المشاركة السياسية في مصر. ومن الواضح أن سبب التمييز في الموقف الغربي من حماس والإخوان ليس هو الموقف الغربي من دورهما في النظام السياسي الفلسطيني والمصري، ولكن العامل الإسرائيلي هو الذي دفع الغرب إلى معاداة حماس.

وأخيراً، فإن العلاقة بين الحركتين على المستوى الاستراتيجي تدخل في إطار موقف التيار الإسلامي عموماً من اسرائيل والغرب والنظم السياسية القائمة، على أساس أن التيار الإسلامي يختلف عن التيار الإسلامي الجهادي، ونحن نقصد طبعا التيار السياسي، ولذلك لا يستبعد التساند بين الحركتين حماس والإخوان، كما لا يستبعد أن تستعدي إسرائيل مصر ضد الإخوان أيضا، حتى لو كان ذلك يتناقض مع الموقف الأمريكي من الإخوان، خاصة بعد أن أعلن المرشد العام في مصر أن المحرقة خرافة، على غرار ما أعلنه الرئيس الإيراني مؤخرا حول إسرائيل والمحرقة اليهودية في ألمانيا. والجدير بالذكر أن هناك اعتقادا غذاه الغرب في

العالم العربي بأن حماس والإخوان لا يبعدان كثيراً عن القاعدة، رغم إعلان الحركتين عدائهما للقاعدة، غير أن المسيحين في إسرائيل قد طلبوا من حماس بالفعل حمايتهم من هجمات القاعدة ضد إسرائيل في المستقبل، بسبب عجز الحكومة عن حمايتهم، ولاعتقادهم بأن عند حماس قبولا لدى القاعدة. وعلى أية حال، فإن التقارب بين حماس والإخوان قد دفع البعض إلى الافتراض بأن الإخوان هم الجذع الرئيسي للتيار الإسلامي، وأن حماس هي أحد فروع هذا الجذع. فإذا كانت حماس والإخوان يمثلان التيار الإسلامي الغالب في المجتمعات المصرية والفلسطينية، فلماذا لم يهاجم المسيحيون الفلسطينيون حماس، بل رحبوا بها، بينما هاجم أقباط مصر الإخوان، وهدد أحدهم بأنه لا يتصور وجود الإخوان أصلا على قيد الحياة؟

يبدو أن البيئة الفلسطينية قد تعلمت التسامح، لأن عدوهم هو إسرائيل. ولعلنا نلاحظ القس عطا الله راعي الكنيسة الأرثوذكسية في بيت لحم الذي انتخبه الكرادلة بالاجماع بعد فضيحة قيام أحد القساوسة اليونانيين ببيع أراضي لليهود، وتدخل تصريحات القس عطاالله على أنه أشد وطنية من بعض الزعماء السياسين في فلسطين. أما في مصر، فإن تخوف الأقباط يقوم على افتراض أن وجود الإخوان في الساحة السياسية، وربما في السلطة بعد ذلك، يمكن أن يحول مصر إلى دولة دينية، فتتكرر تجربة التيار الإسلامي في السودان وعلاقته المتوترة بالجنوب، وهذا وهم كبير، لأن الدولة الإسلامية حتى في أكثر عصورها ازدهارا كانت تعترف بالخصوصية الثقافية والدينية لكل الأقليات الدينية، على أساس أن الأديان الثلاثة السماوية تتجاور ولا تتناسخ، أي لا ينسخ بعضها بعضا.

تلك تجربة جديدة في مصر وفلسطين بعد أن ضنت الظروف في الجزائر على تمكين التيار الإسلامي في الحكم عام ١٩٩٢، وبعد أن فشل التيار الإسلامي في السودان لاعتبارات سودانية ودولية. وعلى أية حال، فإن التيار الإسلامي في مصر وفلسطين هو جزء من النظام السياسي وليس قائدا لهذا النظام.

(٢)

لإثراء الديمقراطية:

متى يستقيل الوزير فى مصر؟

ليس هذا العنوان على سبيل الدعابة، ولكنه على سبيل القطع يمثل هدفاً وأملاً للشعب المصرى، ليس لأنه يريد للوزراء أن يستقيلوا، ولكن لأنه يتمنى أن تصبح استقالة الوزراء جزءاً من الثقافة السياسية للمجتمع. ولا نذيع سراً إذا قلنا أن هناك انطباعاً عاماً بأن الوزير يُختار إما لأسباب معلومة، وإما من قبيل الصدفة. فإذا أُختير لأسباب معلومة، فإنه يظل فى الحكم مادامت الأسباب قائمة، ويعاد تكليفه مادام البديل له لم يتأهل بعد. أما إذا كانت الأسباب غير معلومة، وأن منصب الوزارة قد هبط عليه من السماء، كما حدث بالنسبة لربع الوزراء على الأقل، فإن هذه النعمة تذهب دون سبب كما جاءت دون سبب. والانطباع العام أيضاً هو أن من ركب قطار الوزارة فى أى من درجاته يستطيع أن يحسن درجته وفقاً لقواعد اللعبة، فينتقل من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الأولى، ولا يهم الدرجة التى يبدأ بها أو التى ينتهى بها مادام لايزال عضواً فى أسرة القطار. ولكن الممنوع تماماً وغير المألوف أن يستقيل الوزير. والسبب فى ذلك أن الاستقالة تعتبر تحدياً للمُنعِم بالتعيين، ونكراناً لخير هبط صدفة، وبطراً يعاقب عليه صاحبه إلى يوم الدين. فهو إن كان قد عُيّن صدفة، فإنه يظل وفياً لمن عينه، وراعياً لجميله مادام حياً، وهو فى ذلك لا يجرأ على الاستقالة، بل إنه إن كان من المختارين المقربين، فإن استقالته فى هذه الحالة تعنى شرخاً فى الصحبة وانهياراً لسرح السلطة، ودليلاً على سوء الاختيار وعدم الاطمئنان إلى أنه ليس من أهل الثقة. ولكن أن تحدث الكوارث فى قطاع الوزير فهذا قضاء وقدر لا سبيل إلى رده! وإذا حاولنا بحسبة بسيطة أن نرصد عدد القتلى المصريين خلال خمس سنوات من حوادث البحر والبر والجو لأذهلنا الرقم، ولم يفكر أحد الوزراء أن غرق أكثر من ألف مصرى فى عبّارة يعنى فشل الوزير فى قطاعه، وأن احتراق قرابة ألف مواطن مصرى فى قطار الصعيد، أو مسارح الدولة يعنى أيضاً فشل وزير النقل فشلاً يؤدى إلى محاكمته وفصله ومعاقبته معاقبة جنائية. من ناحية أخرى، فإن حوادث الطرق التى تعتبر

السبب الذى فى الوفيات فى مصر كلها إما نتيجة إهمال السائقين، أو سوء إدارة المرور، أو سوء الطرق، أو المرونة فى معاملة ملاك السيارات حيث يمنح السائق رخصة للقيادة لمدة عشر سنوات قد يكون قد فقد بصره خلالها أو فقد صلاحياته للقيادة، ولا أظن أن وزير الداخلية أو أى وزير آخر مختص قد سُئل فى ذلك. وكيف نعلن أننا نشجع السياحة، بينما أصبح السياح يقرأون الفاتحة على أرواحهم عند مغادرتهم بلادهم إلى مصر بعد حوادث السيارات السياحية التى قتلت عدداً من السياح من جميع الجنسيات، وغير ذلك كثير.

أما فى الدول الأخرى التى يتولى فيها الوزير منصبه لاعتبارات واضحة شفافة يعلمها الجميع، وهى تتصل فى كل الأحوال بكفاءته ونزاهته وخبرته، وليس بعلاقاته وشلته أو دائرة المصالح التي يرتبط بها، أو الحظ الذى يهبط عليه فى ليلة القدر، فإنه يستقيل لأقل هفوة. ويضيق المقام أذا أتينا بالحالات الصارخة للمقارنة لاستقالة الوزراء فى الخارج، لكننا نكتفى فى هذا المقام بالإشارة إلى أن وزير الداخلية البريطانى الذى كان صديقاً لرئيس الوزراء "السير بلانكت" الضرير، استقال من منصبه رغم مكانته فى حزب العمال البريطانى، لأنه وافق بنفسه على منح تصريح بشكل قانونى لخادمة صديقته الأمريكية، للدخول إلى بريطانيا. ولاشك أن فلسفة الاستقالة فى الدول المتقدمة هى شعور الوزير بالفشل أو بالحرج وفقاً لمعيار دقيق وحساس. فهل يمكن أن نأمل أن تصبح استقالة الوزير جزءاً من ثقافتنا السياسية وتقاليدنا السياسية؟ هذا ما نأمله، ولا يجب أن نمل من ترديده، ولكنه لن يتحقق مادامت شروط تحققه لم تتوفر.

(٣)

مصـــر

بين واشنطن وحماس

تقوم السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية مـن حـين لآخـر بزيارة للمنطقة، تختار منها فى كل مرة عدداً من الدول بما يتفق مع جدول أعمالها وأهدافها. ولذلك شملت جولتها الأخيرة فى الأسبوع الثالث من فبراير ٢٠٠٦ كـلاً من مصر والسعودية والإمارات، ثم لبنان التى أضيفت فيما يبدو إلى القائمة، ولـم تشمل إسرائيل والسلطة الفلسطينية معاً. والملاحظ أن زياراتها السابقة كانت تشمل مصر أو تتجاهل مصر إذا كانت تقصد عقابها، أو إظهار الجفاء لها، وكـان ذلـك دائماً بسبب أيمن نور، الذى أصبح فى ميزان العلاقات المصرية الأمريكيـة أحـد العوامل الأساسية التى تنهض عليها هذه العلاقات، وهذا يدل على هشاشـة هـذه العلاقات، ورؤية واشنطن لها، خلافاً لما يراه البعض ممن يؤكدون فى كل مناسبة على متانة العلاقات المصرية الأمريكية، وكأن بحث هذه العلاقـات أصـبح مـن المحظورات، ويدخل فى دائرة الخيانة الوطنية. مثلما يرى البعض، أن توثق هـذه العلاقات يعتبر هو الآخر خيانة وطنية. والواقع أننا يجب أن نفصل مقاييس الوطنية عن مؤشر هذه العلاقات، بحيث يكون مقياس الوطنيـة هـو التمسـك بالمصـالح المصرية والعربية والإسلامية فى مواجهة الإملاءات الأمريكية. والمعلوم أن أيمن نور لا يزال سجيناً، وهو أمر يُشعر الولايات المتحدة بوخز الضمير لتخليها عمـن تعلن أنهم تحت حمايتها، وهو أمر أضر به كثيراً، وحمله تاريخياً ربما لم يقصده أو يريده، وهو يعلم أن واشنطن تناهض مصر فى شخصه دون ذنب اقترفه. ولـذلك، فإن زيارة رايس لمصر هذه المرة تحتاج إلى تأمل أكبر.

فقد سجلت على مصر أنها أجلت من خلال البرلمان الـذى يسـيطر علـى أغلبيته الحزب الوطنى انتخابات المجالس المحلية دون إبداء أسباب واضحة، اللهم إلا إذا كان ذلك خوفاً من فقدان الحزب الوطنى السـيطرة المطلقـة علـى هـذه المحليات، وهو أمر يتعلق بالترشح للرئاسة. ولكن كوندوليزا رايس ركزت علـى قضية حماس وإيران، وحفزت مصر على الاقتراب من الموقف الأمريكى بصـدد هذين الملفين، فأطلقت تصريحات "مشرقة" تنطوى على إغواء واضح لمصر.

ففي الوقت الذي تسجل فيه الإدارة الأمريكية تحفظاتها على الانتخابات التشريعية المصرية مقابل ثنائها على نزاهة الانتخابات الفلسطينية، فهي لاتزال تتحفظ على مستقبل الانتخابات الرئاسية في مصر في ظل المادة ٧٦ المعدلة، وهو تحفظ له ما يبرره من الناحية العملية. وقد أعلنت رايس عن أملها في أن تقود مصر المنطقة نحو الديمقراطية، ثم تردد أنها بررت ذلك في لقائها الخاص مع بعض النشطاء، بأنها قصدت فقط تشجيع المضي في الإصلاحات التي وعد بها الرئيس. ويبدو أن مصر لم تقدم لها ما كانت تتوقعه أو تأمله بالضبط، وإنما اقتربت مصر كثيراً من الموقف الأمريكي على الأقل في قضية حماس. أما في قضية إيران، فلا يجوز أن تفوت علينا إشارة هامة، وهي تصريح السفير الأمريكي في القاهرة قبيل الزيارة، الذي تضمن أن واشنطن تحث إسرائيل على الانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو موقف مخادع، لأن من شأنه تسهيل اقتراب الموقف العربي من الموقف الأمريكي، وحشد العالم العربي ضد إيران. ويجب أن ننوه إلى أن الكثير من الكُتاب العرب، يتمنون انضمام إسرائيل إلى هذه الاتفاقية، وهذا خطر كبير، لأن إسرائيل قوة نووية، وأن مركزها في ظل الاتفاقية ستكون أفضل مما هو خارجها، وسيكون بوسعها الرقابة على منع الدول غير النووية من حيازة الأسلحة النووية، والمشاركة في القرار النووي، وهو أعلى درجات قرارات الأمن الدولي.

أما أن موقف مصر قريب من الموقف الأمريكي، فهو يتضح من إعلان وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط من أن السلطة الفلسطينية سوف تتطور develop evolve، ولا يجوز استباق الأمور. هذا الموقف فُسر عند البعض على أنه رفض مهذب للموقف الأمريكي، وفُسر عند البعض الآخر على أن مصر لم ترفض حرمان السلطة من المعونة من حيث المبدأ، وإنما تعول على تغير موقف حماس صوب الشروط الإسرائيلية والأمريكية. أي أن الخلاف بين الموقفين المصري والأمريكي ينصب على توقيت حرمان السلطة وليس على مبدأ الحرمان، وما لم تتغير حماس يكون الحرمان وارداً ومشروعاً. وكلا التفسيرين وارد، خصوصاً وأن إغواء مصر كان يخشى معه أن يقترب موقف مصر بشكل أوضح من الطلبات الأمريكية، ويحتمل أن تكون واشنطن قد عاتبت مصر على اقتراح

مبكر أعلنته، وهو أن تقوم إيران بتعويض السلطة الجديدة في فلسطين ما تفقده من وقف للمعونة الأمريكية والأوروبية، لأن واشنطن طلبت أيضاً عدم تمويل السلطة أو قبول التمويل الإيرانى. وقد رافق جولة رايس تصعيد إسرائيل لبرنامج تصفية زعماء المقاومة بما فى ذلك حماس، ولذلك لا يمكن تفسير ذلك إلا فى إطار أن هذا البرنامج هو الرد العملى على تردد مصر فى تنحية حماس أو مناهضتها صراحة، وهو يسد المسافة الفاصلة بين الموقف الأمريكى والموقف المصرى، كما أنه هو الحل الإسرائيلى الذى تشعر واشنطن أنه يكتسب مشروعيته من فشل واشنطن فى تعديل الموقف المصرى. معنى ذلك أن الموقف الأمريكى لايزال على إصراره، وأن الموقف المصرى قابل للتطور فى ضوء معطيات ومتغيرات كثيرة. ولذلك أرادت رايس أن تزيل أى شبهة فى أن واشنطن ليست أقل رحمة من العالم الإسلامى على الفلسطينيين، فأعلنت أن المعونات الإنسانية للشعب الفلسطينى سوف تستمر، بينما سوف تتوثق صور المعونة الأخرى. وكان الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى أكثر تحديداً عندما قال باللغة الإنجليزية ما معناه أن السعودية لن تقطع المساعدات لاعتبارات إنسانية فقط، ومن السابق لأوانه القفز فوق الأشياء، وقال: «نأمل ألا نربط العون الدولى للشعب الفلسطينى باعتبارات أخرى بخلاف حاجتهم الماسة للعون الإنسانى». وقد فُهم هذا التصريح أيضاً بطرق مختلفة لكن حده الأدنى – بصرف النظر عن تبرير القرار السعودى – هو أن الرياض سوف تستمر فى دعم السلطة مادياً، دون أن يحمل ذلك على أنه تحد للسياسة الأمريكية.

وفى تقديرى أن واشنطن سوف تصر من خلال مختلف الطرق بما فيها الضغط الميدانى الإسرائيلى على احتواء حماس أو عزلها، وأن واشنطن لا تحتمل من حلفائها العرب أى موقف "غير إنسانى" أى سياسى مساند لحماس، باعتبارها خيار الشعب الفلسطينى. ولعلها تذكرهم بأن الصمت العربى العام على وصف حماس بالإرهاب، ووضعها على القائمة السوداء للمنظمات الإرهابية كان إقرارا بهذا الوصف، وتدرك واشنطن أن حلفاءها ليسوا قادرين على مصارحة واشنطن بما يعتقدون، فهم لا يصرحون بأن حماس منظمة إرهابية، ولا أنها منظمة فدائية تقاوم الاحتلال، ولذلك فإن صمتهم على المواقف الأمريكية شجع واشنطن على أن

تستخلص لنفسها الموقف العربى الذى تريد، وهذا يشكل فشلاً كبيراً من جانب واشنطن فى استقراء الموقف العربى حسبما أشار بتريك سيل فى مقالته بالحياة يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٦. وقد شجع واشنطن على اتخاذ هذا الموقف أن أحداً فى العالم العربى لا يعترض على إبادة زعماء المقاومة بالصواريخ، بينما يتسابق الحلفاء إلى إدانة أى رد يصيب بالأذى أى هدف إسرائيلى.

فهل يظل العالم العربى متمسكاً بهذا "الغموض البناء" أو "السكوت الدبلوماسى" فى مواجهة واشنطن وإسرائيل، أم أنه يرى أن هذا الموقف يحقق الهدف دون أية تكاليف فى نسيج العلاقات العربية الأمريكية المختلة فى الأصل؟

(٤)

مفهوم اليسار واليمين
فى الحياة السياسية المصرية

اليمين واليسار تاريخياً هى القوى التى تقف مؤيدة أو معارضة للحاكم، فتكون القوى المؤيدة للحاكم هى القوى اليمنية، أما القوى المعارضة للحاكم فهى القوى اليسارية، والتى تطلق على نفسها أحياناً القوى التقدمية، وفى بعض الأحيان القوى الاشتراكية. وقد كانت مصر مسرحاً لكل هذه القوى، ولكن وضع هذه القوى فى مصر ارتبط بتحالفات الدولة فى الداخل والخارج. ففى مصر الملكية كان اليمين هو القوة المؤيدة للملك، وكان اليسار هى القوة المؤيدة للمك أيضاً. وكل هذه القوى كانت تقف صفاً واحداً فى مواجهة الاحتلال البريطانى، ولكنها تقف من الحكومة – بخلاف الملك – موقف المعارض أو المؤيد وفق سياسات الحكومة. فإذا كانت سياسات الحكومة تتعاطف مع كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب رأس المال، تصبح قوى يمينية، وإذا تعاطفت مع العمال والفلاحين والطبقات الكادحة، أصبحت قوى يسارية. وبالطبع كانت حركة الإخوان المسلمين تصنف على أنها قوة يمينية لأنها تدعو إلى الأصولية، أى إلى الماضى فى نظر المنظرين، ولا تدعو إلى المستقبل فى نظرهم أيضاً، ولذلك احتسبوا سلطات الدولة بشكل عام على أنها من اليمين، لأنها موالية بطبيعتها للحاكم، أو أن الحاكم يستخدمها لتنفيذ سياساته، وأكثر هذه القوى وضوحاً هى الجيش ووزارة الخارجية.

وفى الأسابيع الأخيرة، وخصوصاً بعد ظهور صفحة الحياة السياسية فى مصر بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، بدأ الحديث على أن الحزب الوطنى و"الإخوان المسلمون" يستقطبان الحياة السياسية فى مصر، وكلاهما قوى يمينية، ومع ذلك، فإن وجودهما فى معسكر واحد لم يحقق التحالف بينهما، كما أن هذا الطابع اليمينى يواجه التحدى داخل كل حركة على حدة، بحيث يظهر اتجاه الوسط واليسار ولو ضعيفاً إلى جانب الاتجاه الغالب فى اليمين. ولهذا السبب، بدأت بعض القوى تتحرك فى الأسابيع الأخيرة لكى تشكل جبهة عريضة من اليسار حتى توازن قوى اليمين. ولكن ما معنى اليسار فى مفهوم الحياة السياسية المصرية؟

إذا كان معنى اليسارية هو معارضة الحكومة وعدم الرضا بالسياسات الحكومية فى معالجة قضايا المجتمع، فإن جميع القوى السياسية فى مصر تجمع على ضرورة تغيير هذه السياسات، ولذلك فإن معنى اليسار قد اتخذ صبغة خاصة يمكن أن تسير على أحد طريقين: الطريق الأول هو الطريق التاريخى، بمعنى إحياء اليسار التاريخى. والطريق الثانى، هو المعارضة الوطنية المنكرة للجانب الدينى، فيكون اليسار مناقضاً للدين، وأقرب إلى العلمانية، كما يكون اليمين فى هذه الحالة محتضناً للدين ونافراً من العلمانية. ومعنى ذلك أن هناك ركائز ثلاث يمكن أن تكون أداة لفرز القوى بين يمين ويسار. المحور الأول، هو مصلحة الوطن واستقلاله، فمن يتساهل مع القوى الأجنبية يصبح يمينياً، ومن يصر على استقلال مصر وكرامتها يسارياً. أما المحور الثانى فهو الدين، وقد شرحنا كيف يكون الدين أساساً للفرز بين القوى. وأما الأساس الثالث، فهو الإطار التاريخى. وإنى لأعجب من أن اليسار فى مصر ينقسم إلى يسار قومى وإلى يسار بحت، حيث أن اليسار الأخير كان أقرب إلى الشيوعية، ولم يكن يعترف بالقوميات، وكان متمسكاً بنظريات "ماركس" و"لينين"، ورفض الاستجابة لاجتهادات "ستالين"، الذى وافق على ظهور القوميات خارج الاتحاد السوفيتى إذا كان هدفها تحرير الوطن من النفوذ الغربى فقط.

أما اليسار القومى، فقد ارتبط بالعلمانية عند دعاة القومية العربية حتى يبرر دخول جميع الأديان والتقارب مع الاتحاد السوفيتى فى مواجهة الامبريالية الأمريكية والحركة الصهيونية، وهذا المقام يمكن أن نضيف محوراً رابعاً فى قلب الصراع العربى الإسرائيلى، فمن طالب بالسلام مع إسرائيل، والحوار مع الأمم المتحدة كان يمينياً خائناً يستحق الرجم، ومن عادى أمريكا وإسرائيل معاداة عمياء، كان يسارياً متطرفاً. وهكذا يختلف اليسار واليمين وفقاً للمحور الذى ينصب لهذا التمييز.

نخلص مما تقدم إلى أن اليسار فى مصر لم يعد له محتوى، رغم اعتزازى بالشخصيات اليسارية التى أسهمت فى المحافظة على النفس الوطنى وعلى الثقافة العربية، وعلى قيم الأصالة فى المجتمع العربى. ولكننى ممن يرون أن العروبة ثقافة، وأن الإسلام حضارة، وأن الانحياز إلى قضايا العدل والانصاف وحقوق

الشعوب ضد الظلم فى الداخل والخارج هى قيم يشترك فيهـا الجميـع، ويأباهـا الإنسان الطبيعى. ولا أتصور الانفصال المزعوم بين العروبة والإسلام. فالإسـلام هو الذى أظهر العروبة وهذبها، والعروبة هى التى احتضنت الإسـلام وحافظـت عليه وحملته إلى خارج الأراضى العربية. وسوف تظل لحمة العلاقة بين الإسـلام والعروبة ما بقى العرب والإسلام فى هذا الكون.

(٥)

مستقبل الدور المصرى

فى العالم العربى

يشير التاريخ إلى أن مصر عبر العصور كانت تحتل موقعاً معيناً لدى الدول الرئيسية فى النظم الدولية المتعاقبة. وكانت الدول الرئيسية فى هذه النظم تخطط لسياسة ما تجاه مصر. وكانت هذه الدول تعمد إلى أحد خيارات ثلاثة فى هذا الشأن، فإما أن تحتل مصر وتلحقها بأملاكها، وإما أن تعادى مصر معاداة لا تلبث أن تنقلب إلى احتلال، وإما أن تصادق مصر مصادقة تنتهى فى الغالب إلى مصادرة القرار السياسى المصرى. وليس معنى ذلك أن مصر فى جميع العصور لم تكن مستقلة، ولكن الثابت أن التاريخ المصرى ينقسم إلى حقب ثلاثة من هذه الزاوية: الحقبة الأولى، هى الحقبة الفرعونية، والتى كان الخط السائد فيها بشكل عام هو استقلال مصر، فيما عدا حالات الغزو الأجنبى القليلة بالنسبة إلى آلاف السنين التى استغرقها العصر الفرعونى. أما الحقبة الثانية، فهى التى بدأت بالاحتلال اليونانى، فالرومانى، فالعربى الإسلامى، فالتركى، فالأوروبى، مع التسليم بأن الغزو العربى الإسلامى لا يتشابه فى الجزء الأعظم منه مع الغزوات الأجنبية الأخرى، على الأقل فيما يتصل بأنه كان غزواً دينياً وثقافياً، وأنه شكل ثقافة مصر ودينها. وهذا العامل هو الذى يسمح لنا بالحديث بشكل ما عن علاقة مصر بالعالم العربى فى أصوله التاريخية على الأقل. أما الحقبة الثالثة، فهى التى تبدأ حسب تقسيمنا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولاتزال حتى الآن. وخصائص هذه الحقبة، وهى تشبه الحقبة الفرعونية من هذه الزاوية، هى أن المصريين أنفسهم هم الذين يحكمون مصر. واعتقد أن دراسة موقف الدول الرئيسة فى النظم الدولية المتعاقبة، ونمط العلاقات بينها وبين مصر، تتصل اتصالاً وثيقاً بموضوعنا، وهو متى يظهر الدور المصرى فى المنطقة العربية، وضرورته لمصر والمنطقة، ومتى يتدهور، ومتى يكون هذا الدور مستقلاً أو تابعاً. وحتى لا نبتسر عصور التاريخ، فإن مثل هذه الدراسة تحتاج إلى التوثيق وحسن الاستنتاج والتركيز، حتى يمكن بناء نظرية متكاملة فى هذا الباب، وأرجو أن يتمكن من ذلك طلاب الدراسات التاريخية والسياسية، وأن يتصل اهتمام هذه الفروع فى بوتقة واحدة يمكن أن تفيد فى استخلاص الحقائق الموضوعية فى هذا الباب.

وعندما قررت الكتابة فى هذا الموضوع تقافز إلى ذهنى الكثير من جوانب الدور المصرى، وخاصة المعاصر. ويمكن أن نسجل في هذا الموجز الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى، هى أن مصر الحديثة التى يتفق المؤرخون على أنها تبدأ بعصر محمد على كانت تنظر إلى العالم العربى من زاوية استراتيجية، ولم تكن ترى أمامها هذا العالم من زاوية ثقافية أو سياسية. ولذلك، فإن تدخل مصر فى الجزيرة العربية والسودان – فى تلك الفترة– يمكن أن يفسر فى سياق مختلف. ويستطيع المؤرخون أن يقدموا خدمة كبرى لدارسى العلوم السياسية بتوثيق الوقائع حتى يمكن النظر إليها من الزاوية السياسية بطريقة مريحة. ومن الواضح أن مصر توقف دورها فى المنطقة العربية منذ الاحتلال البريطانى لها، والذى يبدو أنه بحاجة هو الآخر إلى دراسة موسعة حول العلاقات المصرية العربية فى زمن الاحتلال. ومن المفيد، تطوير الدراسات التاريخية التى أصلت لعلاقة مصر بالمنطقة العربية حتى رغم أن هذه الدرسات كانت تحاول أن تؤصل بشكل مغرض للدور المصرى فى العالم العربى. ويقصد بكلمة «مغرض» هنا هو تعمد التأكيد على جذور العلاقات المصرية العربية، ولكن الدراسة التى أرجو أن تتم فى المدرسة التاريخية المصرية تهدف إلى أمرين: الأول، بيان مدى الوعى المصرى بمحيط مصر العربى من الناحية الثقافية، التى كان يطلق عليها جميعاً «الدول الشرقية»، ويقصد بها فى ذلك الوقت الدول الإسلامية. وأما الأمر الثانى، فهو دراسة وجود سياسة مصرية تجاه المنطقة العربية، أى سياسة متعمدة وضعت خصيصاً لتحقيق أهداف معينة فى المنطقة العربية.

ودون أن أقفز على نتائج هذه الدراسات المقترحة، أو أن استبق بشكل مبتسر هذه النتائج، فإننى أستطيع القول إجمالاً، أن مصر لم يكن لها دور بالوصف الذى قدمناه فى المنطقة العربية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ومن الواضح أن مصر الثورة قد أدركت أن تصفية الاستعمار فى العالم العربى يؤدى إلى زعامة مصر لهذا العالم حتى لو كان بعض حكام العالم العربى فى ذلك الوقت يتعاونون أو يتفاهمون مع هذا الاستعمار، ذلك ان البُعد الشعبى فى الثورة المصرية كان أشد وضوحاً فقط فى المنطقة العربية، وربما فى بعض الجوانب فى مصر، رغم ان من

أشد المآخذ على الثورة المصرية أنها فى الوقت الذى طالبت المواطن المصرى لأن يرفع رأسه بعد زوال عصر الاستعمار، فإن الثورة قد ناقضت نفسها عندما رفعت شعاراً زائفاً ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، وهو تجزئة حرية الوطن والمواطن، فاستباح الحكام حقوق المواطن تحت ستار التركيز على تحرير الوطن، رغم أن الحقيقة الثابتة هى أن الوطن الحر لا يقبل إلا مواطناً حراً، ولا تقوم حرية الوطن إلا على أكتاف أبنائه الأحرار، ولكن هذا الشعار الذى صكه بعض المثقفين المغرضين كان يهدف إلى تسويغ الاستبداد، ومصادرة الحريات .

الملاحظة الثانية، هى أن الدور المصرى قد ضرب فى العالم العربى ضربة موجعة بهزيمة مصر المروعة عام ١٩٦٧، وهذه الهزيمة كان سببها الأساسى هو سوء إدارة الشئون المصرية فى الداخل والخارج، والقصور فى فهم المتغيرات الدولية. ورغم محاولاتنا فهم معنى الأحداث التى تكاثفت خلال الفترة من ٣٠ مايو حتى ٥ يونيو ١٩٦٧، فإن هذه الأيام الستة تحتاج إلى تركيز وإضاءة من المؤرخين السياسيين باعتبارها مفصلاً خطيراً فى تاريخ مصر المعاصرة. (اصطلح على تسمية حرب ١٩٦٧بـ «حرب الأيام الستة»، التى تبدأ بيوم ٥ يونيو، وأظن أن إسرائيل تقصد بالأيام الستة هى الأيام التى أشرت إليها، على أساس أن يوم ٥ يونيو كان بداية تنفيذ كل ما تم تخطيطه خلال الأيام الستة السابقة عليه).

الملاحظة الثالثة، لا نظن أن الدور المصرى قد استعاد قوته خصوصاً بعد وفاة جمال عبدالناصر، حيث أصبح الخلاف جسيماً بين مصر والعالم العربى منذ عام ١٩٧٤، وبشكل أكثر وضوحاً منذ زيارة الرئيس السادات للقدس فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٧، ولم يعد للدور المصرى قائمة منذ ذلك التاريخ، بل بدأ التراجع المصرى بشكل مخيف بعد أن تم توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وبدأت الولايات المتحدة تخطط لإعادة رسم الجغرافية السياسية للمنطقة العربية، بحيث تصبح بغداد وليس القاهرة هى عاصمة العالم العربى، حتى لو تم ذلك عن طريق احتلال العراق، وإعادة تنظيمه لكى يكون صالحاً للحقبة الجديدة.

ولكن التساؤل هو هل لايزال هناك رغبة مصرية وعربية فى أن يكون لمصر دور، وهل هناك بقايا للدور القديم، وكيف تنظر مصر والمنطقة العربية إلى

مثل هذا الدور، إن كان مرغوباً، وكيف يمكن التوفيق بين الدور المصرى والهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، وما هى مقومات الدور المصرى المرغوب من الشعب المصرى والشعوب العربية على الأقل؟ وكيف تفكر القيادة المصرية فى انتماء مصر العربى، وفى جدوى دور عربى لمصر فى عصر العولمة السياسية والثقافية فى المنطقة العربية؟ تلك التساؤلات وغيرها هى ما تحاول هذه الورقة أن تقدم إجابة وتحليلاً لها.

(٦)

هل أنهى تعديل المادة ٧٦ حقا قضية التوريث في مصر

يقصد بالتوريث فى المفهوم المصرى المتداول تولى نجل الرئيس مبارك الحكم من بعده سواء بطريق الانتخاب أو بأى طريق آخر. وقد ظهر هذا المصطلح فى إطار رفض حركات المعارضة السياسية المصرية لفكرة الامتداد الأسرى فى مصر حتى لاتتحول مصر إلى حكم ملكى فى ثوب جمهورى. ووجهة نظر المعارضة هى أن بقاء الرئيس فى الحكم مدة طويلة أدى إلى تراكم طبقات من الاستبداد السياسى الذى يرافقه عادة طبقات من الفساد، وبذلك لم يعد بوسع الرئيس أن يدرك أن هذه الحالة قد أدت بمصر إلى مضاعفات خطيرة فى الداخل والخارج. وتستدل المعارضة على عدم إدراك الرئيس لخطورة الموقف من تصريحاته ولقاءاته الإعلامية، فى نفس الوقت الذى أعلن هو نفسه فى برنامجه الانتخابى لمقعد الرئاسة أن مصر تحتاج إلى الكثير، وأن لديه العلاج ، ولكنه تراجع تماماً عما وعد به، بل أنكر أن مصر بحاجة إلى أى إصلاح. والأدهى أن الرئيس وجد بطانة وجوقة من المثقفين الذين عقدوا الندوات والمؤتمرات بأموال الشعب لكى يؤكدوا أنه ليس فى الإمكان أبدع مما هو كائن، وأن الإصلاح فى مصر مستمر وتلقائى وقديم قدم مصر نفسها، وأن المثقفين " المرتزقة" الحاقدين هم الذين يثيرون الفتنة والتحريض عند الناس، وهؤلاء الناس قانعون راضون بما قسم الله لهم، وأن صبرهم على كل شئ محسوب لهم فى آخرتهم، وأما كل مظاهر انهيار الدولة وصور الفساد وتردى وضع مصر ومواقفها فى كل القضايا ليس إلا أضغاث أحلام وأوهام هؤلاء المثقفين. بل رأى آخرون أن التوريث ليس عيباً بل هو مطلوب لأن إنجازات حكم الرئيس مبارك تحتاج إلى متابعة ممن شهدوا هذه الإنجازات ومن أهل بيته الذين تشربوا فن السلطة ومهارة الحكم، ولايجوز أن نترك مسئولية الحكم الثقيلة للدهماء والجهلة وأنصاف المتعلمين، وأن الحكمة التى يتحلى بها الرئيس هى التى جنبت مصر أن تكون كالعراق، بينما ترى المعارضة أن التوريث معناه استمرار الفساد والاستبداد وازدياد تردى مصر ومعاناة الناس.

وإذا كان بعض الناس يعانى ويكتمون أو يصرحون ويخافون من التغيير بحجة أن ما نعرفه أفضل مما لا نعرفه، وأن الذى مكث فى السلطة على هذا النحو مدة طويلة لابد أن يكون قد شبع، ولايجوز الإتيان بقادم جديد حتى لايستمر مسلسل النهب، فهذه حجة كما ترى المعارضة أشبه بمعارضى الديانات السماوية الذين آثروا أن يظلوا فى ضلالهم، وفى هذه الحالة فإن هذا الشعب إما أن يترك لجهله ولايمكن تغيير حاله إلا إذا غير نفسه أولاً، وإما أنه شعب غلب على أمره وأن إيقاظه لمواجهة الاستعمار الجديد "الوطنى" الأشد قسوة هو طريق النضال السياسى.

وسط هذا الجدل فى مصر بين اتهامات المعارضة ونفى الرئيس بأن هناك نية فى التوريث، صرح الرئيس مبارك بثقة كاملة لقناة العربية الفضائية، ونشرت فى صدر الصحف المصرية بأن تعديل المادة ٧٦ حسم قضية التوريث تماماً وأكدت بالفعل صدق النفى الذى كرره الرئيس ونجله فى هذه القضية. ونحن نصدق الرئيس مبارك فيما يقول، ولكن الواقع الدستورى يعطى نتائج مخالفة. ومادامت هذه قضية عامة تشغل الرأى العام فى مصر، فإنه من المنطقى أن نجرى حسبة دستورية بسيطة حتى نتأكد، ولا نريد أن نخوض فى مزيد من الجدل حول هذه القضية التى يرى المثقفون بصراحة أنها أحياناً تقدم بشكل يستخف بعقول أكبر كتيبة مثقفة فى العالم العربى، وأحياناً أخرى تقدم هذه القضية وكأنها لغز ومؤامرة فتنال دون قصد من رموز الحكم، كما يمكن أن تنطوى على ظلم مسبق للسيد الرئيس ونجله. وبصراحة، فإن هذه القضية قد طال الجدل حولها وسجلت المعارضة رأيها فيها. فهل صحيح أن هذا التعديل قد وضع حداً نهائياً وأغلق الباب إلى غير رجعة على قضية التوريث؟ وهل يعد من قبيل سوء الظن القول بأن هناك سيناريو، يتم بموجبه تنازل السيد الرئيس عن رئاسة الحزب لنجله ثم عن رئاسة الدولة، بحيث تجرى الانتخابات التى يرشح فيها نجله، ويتم إنجاحه، فيخلفه، فيتحقق التوريث بالمعنى الذى ظهر فيه فى مصر؟

الإجابة وردت فى المادة ٧٦ المعدلة التى أصبح إسمها المادة ١٩٢ من الدستور، والتى اعتبرت من جانب الحزب الوطنى الديمقراطى بمثابة "فتح البارى" ومفتاح نهضة مصر الحديثة بإذن الله. تقول المادة المعدلة أن أى مواطن مصرى من حقه أن يرشح نفسه لكى يخوض الانتخابات الرئاسية. وهذا المواطن يستطيع

أن يرشح نفسه مستقلاً أو فى إطار حزب سياسى. فإذا رشح مستقلاً يلزم أن يحصل على موافقة ٢٥٠ عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين فى مجلسى الشعب والشورى، والمجالس الشعبية المحلية بالمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين من الشعب عن ٦٥ ومن الشورى عن ٢٥ وعشرة من كل مجلس محلى بالمحافظة مما لايقل عن ١٤ محافظة، ولايكون التأييد لأكثر من مرشح. أما المرشح عن طريق الحزب، فإن لهذا الحزب مواصفات حتى يكون مؤهلا للترشيح، وهى أن يكون الحزب نفسه قائماً مستمراً فى عمله حتى عام ٢٠٠٥ وهو العام الذى تم فيه التعديل، وأن يكون عمر الحزب خمسة أعوام سابقة متصله على الأقل، أى أن الأحزاب التى نشأت بعد عام ٢٠٠٠ لايجوز لها الترشيح كما أن الحزب الذى بدأ ثم توقف نشاطه لخلافات بين قياداته لايحق له الترشيح، فضلاً عن أن هذا الحزب يجب أن يكون له نواب فى مجلسى الشعب والشورى خلال انتخابات ٢٠٠٥ بما لا يقل عن ٥% فى المجلسين معا. أما مرشح الحزب فيجب أن يكون عضوا فى الهيئة العليا للحزب وأن يكون قد مضى على عضويته فى هذه الهيئة سنة متصله على الأقل.

ومعنى ما تقدم أنه يستحيل أن يرشح مستقل نفسه للرئاسة نظرا لسيطرة الحزب الوطنى على مجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية التى تأجلت انتخاباتها عامين حتى لاتؤدى الانتخابات التى كانت مقررة عام ٢٠٠٦ إلى زعزعة هيمنة الحزب الوطنى عليها. كما يستحيل أن يرشح حزب آخر غير الحزب الوطنى أحداً للرئاسة لأنه لا يوجد حزب فى مصر تتوفر فيه شروط السن ونسبة التمثيل فى الشعب والشورى.

والنتيجة أنه إذا خلا منصب رئيس الجمهورية منذ تعديل المادة ٧٦ عام ٢٠٠٥ وما بعدها، فإن الحزب الوطنى هو الحزب الوحيد المؤهل دستوريا للترشيح، وفى هذه الحالة سوف يكون هناك مرشح واحد، وسوف يصر الحزب الوطنى وأساتذة القانون العباقرة - الذين يستخدمون عبقريتهم فى تعويق تطور النظام السياسى فى مصر بحجة الولاء لرموزه، أو بحجة توفير التدرج والاستقرار- على إجراء الانتخابات، فيفوز مرشح الحزب الوطنى بأية طريقه، ويصبح رئيسا بالتزكية. وسوف يثور جدل بين العامة من أمثالنا وبين العباقرة إن

امتدهم العمر والأجل وسعة الأمل ليشهدوا ثمرة غرسهم الكريم. فيصر العامة فى هذا الجدل على أن الترشيح باطل، لأنه ليس متعددا ولم تتوفر فيه المنافسة المطلوبة للانتخابات، وأن تلك عودة إلى نظام الاستفتاء المرتد والمشوه. وفضلا عن ذلك فإن التزكية لاتصح إلا إذا صح الترشيح، ثم انسحب المرشحون بعد إتمام الترشيح، كما حدث مع الرئيس بوتفليقه فى انتخابات عام ٢٠٠٠. وحين ذاك يسكت العامة أمام الأمر الواقع ورصانة العباقرة الذين سيحفر التاريخ أسماءهم بحروف من الماس.

فهل المادة المعدلة التى أثارت كل هذا الجدل هى أساس الحكم فى التطورات المقبلة، أم أن هناك نصا آخر غير منشور سوف يتم اللجوء إليه، أم أن هناك الكهنه الذين يقدمون تفسيراً للدستور لتفادى الحرج إذا ما تعطلت هذه المادة وإرتدت الممارسة إلى الاستفتاء بدلاً من الانتخاب، حتى تفحم هذه التفسيرات غير المتخصصين. ولما كان تطبيق المادة ٧٦ المعدلة أمراً وارداً فى السنوات المقبلة، وقد رأينا أن التعديل بهذه الطريقة والذى أغلق الباب تماماً أمام تعدد المرشحين، فكيف يكون هذا التعديل قد أنهى قضية التوريث وحسمها إلا أن يكون معنى الحسم فى هذه الحالة هو وضع الإجراءات العملية اللازمة لتنفيذها، وبذلك يبدو التناقض تاماً بين قراءة الرئيس لهذه المادة وبين القراءة الطبيعية لها.

وإذا كان مستشارو الرئيس قد أجابوا عن السؤال الخاص بالتوريث لأجهزة الإعلام بهذه الطريقة التى قدمها السيد الرئيس، فإننى أقدم لهم رجاءاً حاراً بأن يتحروا الدقة فيما ينطق به السيد الرئيس فى القضايا الخطيرة التى تخضع لمراقبة العامة والخاصة فى الداخل والخارج، وتحسب نتائجها على الحكم ظلماً. كما أننى أرجو من حضراتهم أن يلاحظوا أن المجتمع المصرى فى عصر السموات المفتوحة يختلف عن العصر الذى كانت تحتكر فيه الدولة المعلومات التى تقدمها له ثم تحيط بكل الضمانات التى تكفل عدم إطلاعه على غيرها، وهو نفس الزمن الذى ذهب ولن يعود، حيث كان الإستماع إلى إذاعة إسرائيل من جرائم الخيانه العظمى فى القانون الجنائى المصرى.

وأخيراً، فإن الهدف الاساسى من كتابة هذا المقال هو التنبيه إلى ذلك الحرج الذى يمكن أن تقع فيه مصر إذا طبقت المادة المعدله خلال الفترة القادمة، وضرورة العمل على تعديلها بذكاء أكبرحتى لاتطعن مصر بسبب عبقرية بعض أبنائها فى تجربتها الديمقراطية التى يراقبها العالم كله.

(٧)

تفجيرات دهب:

من يقف وراء الإرهاب فى سيناء؟

عندما وقع التفجير الأول فى فندق طابا السياحى تم القبض على عدد ممن اشتبهت فيهم سلطات التحقيق المصرية، وحدث الشئ نفسه بعد تفجيرات شرم الشيخ الأكثر عنفا وضراوة. وقد اختلف موقف السلطات الرسمية حول علاقة من قاموا بالتفجيرين، فقيل يومها أن بعض من لم يقبض عليه فى تفجيرات طابا هو الذى أسهم فى تفجيرات شرم الشيخ وبعدها خرجت مصر كلها تتدد بالإرهاب وتعلن العزم الشعبى والرسمى على مناهضته. ووسط هذا الغليان أدخلت بعض الأوساط الأجنبية فكرة تلقفتها أجهزة الإعلام المتعطشة للمعلومات و الإثارة وهى اللإشارة بالاتهام إلى منظمة القاعدة، لكن لم تلبث سلطات التحقيق أن استبعدت هذه الفرضية بعد أن المحت إلى استحسانها، ربما دون أن تدرك مخاطر الموافقة عليها، فتوجه التحقيق صوبها. وافترض الرئيس مبارك فى تصريحات عقب تفجيرات شرم الشيخ أن الإرهاب لايتجزأ وأياً كان المكان الذى يقع فيه.

ولعل الأسئلة التى أثيرت بعد التفجيرين لاتزال تلح، حيث أجبنا عليها فى مقال نشر عقب التفجيرات بأيام، وأول هذه الأسئلة: هل هناك علاقة بين التفجيرين؟ والأن هل هناك علاقة بين هذين التفجيرين وتفجير دهب؟ كانت الاجابة على العلاقة بين تفجيري طابا وشرم الشيخ بالإيجاب، وعلى سلطات التحقيق أن تقدم الاجابة الفنية عن السؤال. أما السؤال الثانى فيتعلق بالصلة بين هذه التفجيرات وبين ظاهرة الارهاب فى مصر. وقد اتخذت الاجابة خطين، خط يرى أن ما حدث فى شرم الشيخ يعتبر جيلا جديدا من الإرهابيين وموجة متجددة من موجات الإرهاب لأنها تستهدف الشعب المصرى كما تستهدف الدولة المصرية. أما الخط الآخر الذى بدا مقبولا فهو أن الإرهاب فى مصر قد انتهى، دون أن تنتهى دواعيه والمطالب التى قدمها، وأن اختفاء الإرهاب فى مصر يرجع ليس فقط إلى المعالجة الأمنية وحدها، وإنما يعود فى الأساس إلى رفض المجتمع المصرى تعرض أفراده لأضرار فادحة فى حياته وأنه رفض الإرهاب الذى تذرع بأنه يستهدف إجبار

الحكومة على التفاوض حول طلبات الجماعات الإرهابية، برغم أن هذه الطلبات هى نفسها طلبات المجتمع المصرى. لقد سلم المجتمع فى مصر بأن أخطاء الحكومة قد أضيف إليها مآسى الإرهاب، فوجد المجتمع نفسه، بشكل ما، فى نفس الخندق الذى تقف فيه الحكومة، رغم تحفظاته على العديد من القضايا والسياسات. وخلصنا إلى أن الإرهاب فى سيناء ملف جديد تجب دراسته بالذكاء الواجب، كما يتعين الاجابة عن السؤالين مرة أخرى مضافا إليهما حادث دهب، وما إذا كان حادثا منفصلا أم أنه جزء من مسلسل بدأ فى طابا. بصرف النظر عن المنظمة التى سوف تعلن مسؤليتها عن حادث دهب، يبدو أن هذه الأسماء وهميه لاتفيد التحليل أو التحقيق.

وأقدم ملاحظاتى على حادث دهب فى سياق الافتراض بأن إسرائيل ليست بعيدة عن هذا الحادث، حتى وإن عرضت على السلطات المصرية المساعدة فى عمليات الإنقاذ، بل إن هذا الطلب نفسه محاط بالشكوك.

الملاحظة الأولى: أن مصر أعلنت عن لقاء فى شرم الشيخ بين الرئيس مبارك وأولمرت رئيس وزراء إسرائيل الجديد فى وقت تتعرض فية حكومة حماس لأقسى الضغوط من كل اتجاه لإسقاطها نكاية فى الخط السياسى الذى رفعته واتهامها بإغفال الواقع. تؤدى هذه الملاحظة إلى الافتراض بأن من قام بالتفجيرات لايريد إتمام هذا اللقاء مما يعطى انطباعات مناقضة للسياق العام، خاصة وأن هذا اللقاء يمكن أن يساعد على تسوية بين إسرائيل وحماس، كما يمكن أن يجرى فى إطار شرح إسرائيل لوجهة نظرها من حماس.

الملاحظة الثانية: أن تفجيرات دهب هى الحلقة الثالثة على التوالى فى سيناء بعد تفجيرات طابا وشرم الشيخ وكلها مدن سياحية وفى ذروة المواسم السياحية. فإذا كان الهدف هو ضرب السياحة، فقد لوحظ أن السياحة المباشرة من الخارج إلى خليج العقبة لم تتأثر، وكان يخشى ضربها بعد حادث شرم الشيخ وهو الأخطر والأكبر خاصة وأن المدينة أصبحت عاصمة مصر الدبلوماسية ومقر الإقامة المعتادة للرئيس مبارك، ولكن السياحة انتظمت بعد هزات خفيفة.

الملاحظة الثالثة: أن كل هذه التفجيرات اتهم فيها بدو سيناء، وتردد أنهم تعرضوا للكثير من المتاعب والاحتجاز والتعذيب والضرر خلال عملية التحقيق، ومع ذلك لم تسفر التحقيقات عن نتيجة صالحة للإعلان، أوحتى كى تقود القيادة السياسية إلى منفذ التفجيرات. بل إن الحديث عن تورط بدو سيناء قد ارتبط بالتشكيك فى وطنيتهم خاصة خلال الاحتلال الإسرائيلى لسيناء رغم عرض بعض النماذج الوطنية التى قبعت عقودا فى سجون الاحتلال الصهيونى، وهذا بدوره كفيل بتحول ولاء البدو نحو إسرائيل. وكان علاج ذلك كله هو تعمير سيناء، ولكن هذا المشروع القومى الذى نقلت من أجله مياه النيل فى ترعة السلام قد تعطل لأسباب لايذكرها ولايناقشها أحد. فهل تعمير سيناء تعارضه إسرائيل حتى لا تنشأ كتله بشرية وتجمعات سكانية مرتبطة بالأرض وتشكل خط الدفاع الأول إذا عادت لإسرائيل غريزة التوسع فى سيناء بعد أن قامت بغزو سيناء مرتين عامى ١٩٥٦ ، و١٩٦٧، فيصعب اجتياح سيناء خاصة بعد أن أصبحت منزوعة السلاح والوجود العسكرى المصرى، بصرف النظر عن الجدل العقيم الذى تمسك به البعض لتبرير هذا الوضع غير المتكافئ؟ إذا صح هذا الافتراض، فلماذا وافقت الحكومة المصرية على رغبة إسرائيلية تثير الشك فى أطماع إسرائيل فى سيناء؟

الملاحظة الرابعة: وهل من قبيل الصدفة المحضة أن تقع التفجيرات كلها بالتحديد فى مناسبات قومية يحتفل بها المصريون وتتصل بسيناء؟ فقد وقع تفجير طابا بينما مصر كلها تحتفل بانتصار جيشها الباسل فى معركة تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى وفى ذكرى ذلك اليوم من عام ٢٠٠٤. وفى ذكرى ثورة ٢٣ يوليو من عام ٢٠٠٥. وقعت تفجيرات شرم الشيخ المروعة التى هزت مصر ولكنها لم تؤثر على سياحة البحر الأحمر. وفى ذكرى تحرير سيناء هذا العام ٢٠٠٦. وقعت تفجيرات دهب، فهل ننتظر فى هذه المناسبات وقوع هذه التفجيرات؟

إذا أضفنا إلى هذه الملاحظة انطباعات أخرى متصله بها حول أطماع إسرائيل فى سيناء فقد تقترب الصورة الخاصة بعلاقة إسرائيل بهذه التفجيرات، دون الالتفات فى هذا التحليل إلى بعض الضحايا من إسرائيل، لأن المخططات الكبرى لابد أن يكون لها بعض الضحايا. فقد أكدت إسرائيل دائماً أن سيناء كانت

مسرحا لتهديدها ولم يحدث أن هوجمت إسرائيل من إى اتجاه، وأن سيناء تكون خطراً كلما كانت حكومة القاهرة جزءاً من المنظومة العربية ولها دور عربى ظاهر، فتسعى إسرائيل إلى وضع مسافة بين القاهرة والقضية الفلسطينية وقد نجحت فى ذلك ، كما أصرت على تحييد سيناء وذلك بنزع سلاحها ورفض الوجود العسكرى المصرى فيها على النحو الذى أوضحته اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل. ولكن إسرائيل لاتقصر نظرها إلى سيناء على الجوانب الأمنية، وإنما تنظر إلى سيناء من منظور شامل يتصل بجوانب المشروع الصهيونى. فإسرائيل تردد دائماً بأنها تعانى من صغر المساحة وانعدام الموارد الطبيعية ولديها مشروع طموح لطرد كل الفلسطينين من كل الأراضى الفلسطينية، لأنها تريد الأرض بلا سكان، حتى تصبح دولة إسرائيل دولة يهودية خالصة ربما بحلول عام ٢٠٢٠. تدرك إسرائيل كذلك أهمية سيناء ومواردها الطبيعية والمائية، وهى التى استخدمتها من قبل، كما تلحظ أن مصر لم تستفد بسيناء بالشكل المطلوب منذ استردادها، وتشعر بأن إسرائيل هى الأجدر بحيازتها واستغلالها بدلا من تركها. من ناحية أخرى تهدف إسرائيل من شيوع الإرهاب فى سيناء إلى الإيحاء بأن الفراغ الأمنى المصرى قد ملأه الإرهاب. فى سيناء وهو خطر على أراضيها مما يدفعها إلى اقتراح التعاون مع مصر والولايات المتحدة فتصبح سيناء مسرحاً للحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب بما يمكن إسرائيل من السيطرة عليها فى هذا الإطار، وليس عن طريق الغزو والاحتلال. ويكفى أن يعود القارئ إلى كلمة شامير رئيس وزراء إسرائيل خلال مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١ ونظرته إلى سيناء ومقارنته بين المساحة الصغيرة لإسرائيل مقابل أكثر من ١٤ مليون كيلو متر مربع فى العالم العربى. يضاف إلى ماتقدم أن لدى إسرائيل برنامج استقدام عدد من يهود العالم خلال المرحلة القادمة لتبرير التوسع الإسرائيلى. ولعلنا نلاحظ أن إسرائيل تعتقد أن ظروف مصر والمنطقة العربية والنظام الدولى تشكل وضعاً مثالياً لتنفيذ أطماعها مما يجعل تفجيرات دهب دليلا جديدا على صحة هذا التحليل، كما أنه يدق ناقوس الخطر على سيناء التى لم تتوقف إسرائيل عن اختبار ردود الفعل المصرية فى شأنها، دون أن نتوقف لحظة واحدة أمام بعض الأصوات المتشنجة التى تطغى على التفكير الهادئ، بشأن قدرة مصر على صد إسرائيل، لسبب بسيط وهو أن إسرائيل

لا تريد سيناء عن طريق الغزو كما حدث فى المرتين السابقتين، ولكن فى إطـــار جديد عنوانه مكافحة الإرهاب والتعاون من أجل السلام (الإسرائيلى طبعاً).

وأخيرا، فأنه إذا كان المقصود من هذه التفجيرات هو إظهار عجز مصر عن حماية سيناء من الإرهاب مما يشكل خطراً على الأمن الإسرائيلى من جهة مصر، فإن تصوير حادث كنيسة الاسكندرية على أنه دليل على عجز الدولة المصرية عن تحقيق التعايش بين أبناء المجتمع المصرى، وهو ما أكده الخطاب القبطى خلال هذه الأحداث، أمكن تصور الصلة بين من يريدون المساس باستقلال مصر فـــى إدارة المجتمع المصرى، وبين من يريدون المساس بسيادة مصر علـــى ســـيناء، وكـــلا الهدفين يتحققان بمثل هذه الأحداث.

(٨)

تفجيرات دهب

ولغز الإرهاب في سيناء

هناك إشارات تحتاج إلى إيضاح أول هذه الإشارات أن تفجيرات طابا وشرم الشيخ ودهب وقعت كلها في سيناء خلال عامين من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. وثاني هذه الإشارات هى أن التفجيرات تمت بنفس الطريقة في الحالات الثلاث، وهى ثلاث تفجيرات خلال دقيقتين. وثالث هذه الإشارات هى أن هذه التفجيرات تقع في أعياد قومية مصرية متصلة بسيناء، فكانت تفجيرات طابا في ذكرى حرب أكتوبر، وكان تفجير شرم الشيخ في ذكرى الثورة المصرية، ثم كان تفجير دهب في ذكرى تحرير سيناء. ورابع هذه الإشارات أنه في كل مرة وقبل وقوع التفجير بأسبوعين تحذر أجهزة الإعلام الإسرائيلية رعاياها في سيناء من تفجيرات مقبلة، ومع ذلك تحدث التفجيرات ولا تلتفت سلطات الأمن المصرية إلى التحذيرات الإسرائيلية، وفي كل مرة أيضاً لم تعلن سلطات الأمن المصرية شيئاً عن هذه التحذيرات، ولكن النتيجة كانت دائماًأن هذا التحذيرات موجهة عبر أجهزة الإعلام إلى الرعايا الإسرائيليين، ويبدو أن المرتين السابقتين على دهب لم تكونا كافيتين لكى تتنبه أجهزة الأمن المصرية إلى جدية هذه التحذيرات. وكان واضحاً أن التحذيرات الإسرائيلية عن مسارح التفجير تثيرالشك، فإما أن إسرائيل تعرف أن هذه التفجيرات ستقع، وإما أن إسرائيل طرف في الترتيب في هذه التفجيرات.

هذه الإشارات الأربع، يضاف إليها أن سلطات الأمن المصرية لم تعثر على أى أثر أو دليل يضيء لها الطريق حول منفذ هذه التفجيرات،مما يرسم علامات استفهام أشد إلحاحاً حول ما يجب على سلطات الأمن أن تتخذه من احتياطات، بل إن سلطات الأمن لم تتوصل إلى يقين بالنسبة لطريقة التفجير وهل هى عن طريق أعمال انتحارية أو عن طريق التفجير الآلى.

هذا المشهد يضع علامات استفهام كثيرة أولها يتعلق بمدى قدرة أو كفاءة إجراءات الأمن المصرية في سيناء. ولا عبرة لما يتردد من أن الإرهاب يتحدى كل إجراءات الأمن، فهذه حجة تبررالركون إلى الكمال الموهوم في هذه القضية

الخطيرة. ويقول العارفون بهذه المنطقة أن الأمن المصري كثيف حول هذه المواقع وأن التفتيش في بوابات الدخول لا يترك مجالاً لأى عمليات. وليس معنى ذلك أن الأمن متواطيء مع المتآمرين، ولكن الحقيقة هى أن الأمن يعلم أنه يفعل كل ما هو ممكن دون حاجة إلى مزيد. أما التساؤل الثانى فيتصل بحقيقة أن هذه التفجيرات تقوم بها جهة واحدة. وقد ترددت أسماء لمنظمات معروفة وغير معروفة في التفجيرات السابقة، ثم انسحبت هذه الإشارات ولم يسجل التحقيق شيئاً في هذا الشأن.

في ضوء ما تقدم، فإنه من المستساغ أن نستخلص عدداً من الافتراضات التى تقترب من المنطق.وهذه الافتراضات قائمة على الحقائق السابقة، بصرف النظر عن معرفة السلطات المصرية بها. الافتراض الأول أنه لا علاقة بين إرهاب سيناء والإرهاب الذى ضرب مصر طوال الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، ولذلك فان بعض الإجتهادات القائلة بأن الإرهاب في سيناء هو جيل جديد من المجموعات الإرهابية قول يتطلب الكثير من الإثبات والتوثيق. أما الإفتراض الثاني فهو أن هذا الإرهاب الذي يتزامن مع أحداث وطنية يعنى أن مدبر هذه التفجيرات يهدف إلى إشعار مصر بأن المناسبات التى تعتز بها قد تحولت إلى مآسي قومية وجنازات جماعية. والافتراض الثالث هو أن مصر، بعد كل هذه التفجيرات، عجزت عن الوصول إلى المدبر الحقيقي لها، مما يعنى أن الإرهاب قد تمكن من سيناء فأصبح اللاعب الوحيد في تقرير مصيرها. وصاحب هذه النظرية هو إسرائيل التى تشيع أن سيناء قد أصبحت خطراً على أمنها وأن استمرار هذه التفجيرات دون أن تقدر مصر على منعها يتطلب البحث في تعاون مصري إسرائيلي لمصلحة الأمن المشترك للبلدين، وهو يعنى المزيد من التطبيع بين مصروإسرائيل، وفتح مجال جديد للتطبيع في مسائل الأمن، وهو ما يناقض شعور مصر بأن أمنها لايتحقق بمساعدة إسرائيل. الافتراض الثالث هو أن إسرائيل هى الطرف الرئيسي في كل هذه التفجيرات حتى تشعر مصر بأن استردادها لسيناء لا يعنى أن تصبح سيناء خالصة لها، وأن سيناء قد أصبحت منتجعاً سياحياً عالمياً مما يكرس الوجود المصري في سيناء، وهى نتيجة يبدو أن إسرائيل تشعر بالانزعاج منها بعد أن حاولت في إتفاقية السلام أن تقلص الوجود العسكري المصري في

سيناء. وإذا كان هذا النص في اتفاقية السلام قد فُهم على إنه دليل على أن مصر لا تريد أن تستخدم سيناء في أى مواجهة مع إسرائيل،فقد أصرت إسرائيل على إدخال هذا النص على أساس مفهوم دعائي وهمي لم تكترث مصر له كثيراً في هذا الوقت، وهو أن سيناء مسرح لتهديد الأمن القومى الإسرائيلي، وهذا هو السبب في أن إسرائيل احتلت سيناء مرتين عام ١٩٥٦وعام ١٩٦٧ على سبيل الاحتراز. وهذا القول يتناقض تماماً مع الحقيقة القائلة بأن إسرائيل لم تتعرض في كل تاريخها لأى هجوم قبل العمليات الاستشهادية التى قامت بها المقاومة الفلسطينية، كما أن إسرائيل احتلت سيناء عام ١٩٥٦ في إطار المؤامرة الثلاثية على مصر في ذلك الوقت، حتى تمكنت إسرائيل من أن تحصل على مقابل انسحابها على تنازل كبير من مصر، وهو السماح لها بالمرور في خليج العقبة. أما في عام١٩٦٧ فإن إحتلال سيناء والأراضي العربية الأُخرى كان مخططاً وبفضله تمكنت إسرائيل من تغيير معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، فبدلاً من أن يطالب العرب بعد هذا الاحتلال بزوال إسرائيل، بدأ العرب يطالبون فقط بإزالة آثار العدوان الإسرائيلي على أراضيهم، فأمنت إسرائيل بذلك الإعتراف بها حتى تنتقل إلى مرحلة جديدة من المشروع الصهيونى.

وإذا كانت أصابع الاتهام وفقاً لهذا التحليل تتجه إلى إسرائيل، وإذا كانت التحقيقات المصرية لم تسفر عن شيء، فإن من المناسب الآن أن يقرر مجلس الأمن إرسال بعثة للتحقيق بعد أن أدان المجلس هذه التفجيرات فوروقوعها. ولا قيمة مطلقاً للمظاهرات و المسيرات والتنديدات و برقيات التعازي.ومن المهم في هذا الصدد أن يكون هدف لجنة التحقيق الدولية هو التعرف على أبعاد هذا المخطط الذى يستهدف سيناء بالتحديد.

ومما سبق يتضح أن الإرهاب في سيناء لا علاقة له بأي عمليات إرهابية سابقة، كما أن هذا الإرهاب يتصل مباشرة بإسرائيل، ولا يمكن القول مع توني بلير بأن المجتمع الدولي يجب أن يقف حازماً ضد الإرهاب، لأن مثل هذه التصريحات لا تقدم شيئاً في معالجة هذه القضية. وإذا ثبت أن إسرائيل هى التى دبرت هذه التفجيرات، فإن ذلك سوف يترتب عليه نتائج بالغة الخطورة سواء في العلاقات المصرية الإسرائيلية، أو في وضع إسرائيل وعلاقتها بالإرهاب.

(٩)

هالات الخطرعلى سيناء

عندما وقعت تفجيرات طابا وشرم الشيخ ثم تزامنت تفجيرات دهب مع الحوادث الطائفية فى الأسكندرية استدعت ذاكرتي في قلق شديد سلسلة المقالات التي نشرها أستاذنا المرحوم د. حامد ربيع في مجلة الأهرام الإقتصادي في أوائل الثمانينات وعقب اغتيال الرئيس السادات وعنوانها" مؤامرة على عقل مصر" وعلقت يومها بأن اتفاق السلام كان مؤامرة على عقل الامة وقلبها وهي مصر وقد صدق ذلك تماماً. والخطير في الأمر أن مقالات د. حامد ربيع رصدت بالوثائق مؤامرة لتقسيم مصر واستلاب سيناء التي لم يكن الحبر الذي وقعت به اتفاقية السلام قد جف. فالمؤامرة على الإنسان والأرض وتمزيق الوطن، وتجزئته واستلابه. وعندما بدأت إدارة بوش تتحدث عن مخطط لتفكيك العلاقات العربية-العربية بدءاً بمصر ثم بتفتيت العراق والسودان اقترب الخطر وارتفعت وتيرة القلق. وبعد تفجيرات طابا وشرم الشيخ ودهب وجب التوقف أمام ثلاثة ظواهر خطيرة: الأولى ضعف الدولة المصرية وتآكل هيبتها وظهور أعراض تفسخ في قيم وروابط المجتمع المصري مع انغلاق آفاق الأمل والتلاعب بمصير الوطن بعناوين زائفة مع استمرار عجز الدولة عن القيام بمهامها، وآخرها وضوح المخطط الأمريكي الصهيوني في مصر بالتوازي مع استمرار تجسده في ابتلاع فلسطين.

منذ أن تابعت بذورالمشروع الصهيوني و موقع سيناء منه وأهميتها الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية لإسرائيل أدركت أن إسرائيل تضع عينها على سيناء بالغزو العسكري عام ١٩٥٦،١٩٦٧. وفي الحالتين كان الدفاع الشرعي عن النفس هو الذريعة القانونية للغزو. واستخدمت إسرائيل سيناء كأضعف حلقة ضد مصر وحصلت من مصر على مخطط إسرائيل الذي شرحه شارون في مذكراته التي قدمتها عام٢٠٠٣ وهو نفسه بطل المواجهات مع مصر طوال أكثر من ٥٠ عاماً منذ حصار الجيش المصري في الفالوجة. ثم كان شارون هو بطل أحداث فبراير ١٩٥٥ في غزة والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ واحتلال سيناء. وعندما أُعيدت سيناء ١٩٥٦ حصلت إسرائيل على حرية الملاحة في خليج العقبة. أما احتلال سيناء عام ١٩٦٧ فكان يهدف الى الحصول من مصر على ثمن باهظ وهو

تخلي مصر عن المشروع العربي، وأن ينتهي دورها في المنطقة، وأن تتخلى مصر عن المطالبة بتسوية القضية الفلسطينية على أساس زوال إسرائيل. وفي اتفاق السلام وافقت مصر على طمأنة إسرائيل بنزع سلاح سيناء كما حصلت إسرائيل على اعتراف مصر وهى أكبر الدول العربية وتصدي مصر للدول العربية الأخرى، وفرض الصلح مع إسرائيل عليه مما كسر العزلة الدولية على إسرائيل. وأدركت إسرائيل أن مصرلم تعد طرفاً في ميزان القوى والصراع ومن خلفها الدول العربية، ففتح ذلك المشروع الصهيوني على مصراعيه. هكذا دفعت مصر مقابل سيناء ثمناً باهظاً، ومع ذلك فإن إسرائيل فيما يبدو تخطط للاستيلاء على سيناء وربما تخطط لتقسيم مصر. ولعل إسرائيل ترى أن مصر بهذا العدد الكبير والمساحة الواسعة تعتبر خطراً كبيراً عليها. ولعل وقوع التفجيرات في مناسبات وطنية تتصل بإسرائيل، ومعرفة إسرائيل المسبقة بهذه التفجيرات، والتي تريد أن تدفع إلى الاعتقاد بأن سيناء قد عادت مرة أُخرى خطراً أمنياً على إسرائيل وأن المنظمات الإرهابية المختلفة تتجمع في سيناء وتقوم بتهريب الأسلحة، وأن ذلك كله يمثل خطراً شديداً على إسرائيل. وقد أكدت التعليقات الإسرائيلية أن التفجيرات لم تفاجيء إسرائيل وأجهزتها الأمنية، وأن مصر فشلت، وأن هذا الفشل جعلها تقع الآن في بؤرة الإستهداف بعد كل هذه التفجيرات. ويقول المعلق العسكري لصحيفة معاريف الإسرائيلية أن سبب الفشل المصري هو انصراف الأمن في مصر للدفاع عن القاهرة ونظام الحكم دون أن تدرك المخابرات المصرية هذا التحول الخطير في خريطة سيناء الإرهابية. ثم أوضحت التعليقات الإسرائيلية المحور الثاني في مخططها ضد سيناء وهو اللعب بورقة البدو. وقد أشار زائيف شيف في صحيفة هآرتس أن مصر بذلت جهوداً جبارة لإيجاد فرص عمل لبدو سيناء للحيلولة دون استمرار نجاح تنظيم القاعدة في تجنيد خلايا إرهابية بين صفوفهم. ولاشك أن إسرائيل تجيد استخدام هذه الورقة وتعمل لها حساباً كبيراً منذ أن كانت تحتل سيناء لمدة ١٢ عاماً، كما يسعدها كثيراً أن تتعامل السلطات المصرية بهذه القسوة مع بدو سيناء وتتهمهم في وطنيتهم. أما المحور الثالث فهو التأكيد على قضية السلاح في سيناء من مصادر متعددة وخاصة إيران ولبنان وتهريب السلاح إلى غزة وإسرائيل والإشارة إلى ظهور مجتمعات بدوية متطرفة في سيناء.

يضاف إلى ما تقدم أن السلطات المصرية لم تتوصل إلى خط يساعد على الكشف عن مرتكبي هذه التفجيرات. ولذلك فإن إسرائيل تخطط هذه المرة عن طريق اظهار مصر عاجزة عن مقاومة الإرهاب في سيناء، وتفاقم خطر الإرهاب

على إسرائيل، مما يفتح الباب أمام الاستيلاء على سيناء بهذه الحجة، خاصة وأنها حجة مقبولة لدى الولايات المتحدة، وأن تكرار عجز مصر عن وقف الإرهاب لابد أن يكون له نهاية.

تلك هى هالات الخطر التي تمر فوق سيناء والتي نحذر من خطورتها على سيناء مما يتطلب من مصر وعياً حقيقياً بهذه القضية الخطيرة. وقد يكون تعمير سيناء هو أكثر الطرق فاعلية لتحصينها ضد الأطماع الإسرائيلية، كما أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل تفرض التزامات على إسرائيل فى مجال الأمن فى سيناء وتمنع كلا من الدولتين من الإساءة إلى أمن الدولة الأخرى. وفى ضوء هذه المخاطر قد يكون من المفيد التقيد بأحكام هذه الاتفاقية، دون أن تكون أحداث سيناء ذريعة لمخطط إسرائيلى لم تعرف قسماته النهائية حتى الأن وإن كانت كل النذر قد أصبحت تبعث على القلق من هذه المخططات.

(١٠)

التعديل الوزارى والحل لأزمة النظام في مصر

من الواضح أن التعديل الوزارى المحدود قصد به، مع شهادة حسن السير والسلوك التى منحها الرئيس مبارك لرئيس الوزراء وحكومته، تحدى مشاعر الناس والاستخفاف بذكاء المصريين الذى ثبت حتى الآن أنه ذكاءغير فعال. من الواضح أيضاً أن نظام الحكم فى مصر عجز رغم المهلة الطويلة التى منحت له عن إدارة المجتمع المصرى. ولست بحاجة إلى تعداد جميع أوجه التدهور المستمر فى أحوال مصر والمصريين. فقد فقدت مصر القدرة على القيام بأى دور إقليمى رغم مؤهلات مصر التى تآكلت، ولم يعد لديها سياسة خارجية أصلاً، كما تدهور التعليم ومستوى الخرجين حتى أصبحت دول الخليج لا تثق فى خريجى بعض الكليات المصرية، وتدهورت جامعاتنا إلى درك غير مسبوق. وما يقال عن التعليم يقال عن الثقافة والاقتصاد وتدهور المجتمع وانهيار سلم القيم، فأصبح السطحيون الانتهازيون هم الأولى بتصدير قيادة المجتمع بينما توارث القيادات الوطنية أو أقصيت. وليس من الطبيعى لبلد فى حجم مصر أن ترسم التقارير الدولية صورتها البائسة، فضلاً عن أن ما يحيط بالمواطن من عوامل الإرهاب فى حياته جعل الموت عند البعض أفضل من الحياة وهو ما تكشفه حالات الانتحار وعرف المجتمع بسبب الضيق الاقتصادى والانهيار الأخلاقى أنماطا جديدة من الجرائم وسلوكيات يأباها المصرى بفطرته على النحو الذى سجلته الكتابات المختلفة فى الفترة الأخيرة. ثم كانت وفيات المصرين بسبب الإهمال والحوادث أعلى مما سجله مصير الشهداء فى مصر بسبب حروبها خلال الخمسين عاماً الماضية. وإذا راجعنا بيان ثورة ٢٣/عام ١٩٥٢ وما سجلة من أحوال مصر التى هب الثوار لإنهاء وإنقاذ مصر منها لأصبحت هذه الأحوال بالغة التواضع لما وصل إليه حال العزيزة خلال العقود الأخيرة. والأخطر من ذلك أن نظام الحكم فى مصر لا يشارك الشعب ومثقفيه أن مصر فى خطر وأنه تسبب فى كل هذه المخاطر وأنه عاجز عن مواجهة ذلك بالطبع. وفى ضوء ذلك انقسم المصلحون إلى فريقين الأول يرى أن

النظام الذى سمح بالاستبداد والفساد وتسبب فيما آل إليه حال مصر يجب أن يرحل لكنه لا يعرف كيف يرغم على الرحيل وقد استمرا الحياة وحصن نفسه ضد كل المبيدات أو الأدوية. أما الفريف الثانى، وأنا ضمن الفريق فيشاطر الأول الرأى ولكنه يختلف فى جزء هام فمن هذه القضية. وعندى أن خلع هذا النظام بالشكل الذى يريده الأول غير ممكن فضلاً عن أن هذا النظام لا يزال يضن أنه يحسن صنعاً وأنه نظام وطنى. وأرجو أن يتواضع نظامنا فيظن أيضاً بأن هناك وطنيين غيره، وأن الوقت لا يزال ممكناً ولكن على وجه السرعة لعقد مؤتمر وطنى أقصد على مستوى الوطن كله لمناقشة جدية فيما آل إليه حال مصر بالأرقام والدراسات والاتفاق على مخرج من هذا المأزق الذى يطال الجميع، فإما أن يقعنا النظام بأنه فعلا نظام صالح ولكن الحظ يعانده وأنه يبحث عن أفضل عناصر الأمة لكن لا أحد يساعده فى ذلك فيعتمد على تقارير الأمن فى تعيين الجميع سواء رؤساء الجامعات أو العمداء أو رؤساء تحرير الصحف أو غيرهم مما دفع البعض فى مصر والخارج إلى النظر إلى مصر على أنها دولة أمنية وهو نمط من الدول يتجاوز وإن لم يختلط مع الدولة البوليسية.

لم بعد ممكنا السكوت ومصرنا الحبيبة تئن تحت النسر المفترس الذى يمتص دماءها ويتسلى بعظامها ويطارد كل من يهب لنجدتها ويحتكر هذا النسر كل الشعارات التى حتى لو صدقناها فإن أحوال مصر تناقضها. فهل يقبل الرئيس مبارك هذا الاقتراح لمصلحة مصر وأنا لا أنازع فى أن الرئيس مبارك ليس هو المشكلة وإنما المشكلة هى أن مجتمعا ضخماً كمصر عامر بكل الكفاءات لا يزال يتفرج على فصول المأساة التى طالت كل شئ، ورغم ذلك لا يزال الرئيس يشهد بكفاءة الحكومة وعبقريتها. إنه من العار أن يتفرج مثقفو مصر وعقلاءها على ما يحل بها كل يوم علينا أن نسجل إخفائات النظام فى الداخل والخارج وما جره على مصر من دمار، وعلى النظام أن يقبل الحوار معنا علناً بقلب مفتوح وبأعلى قدر من الوطنية الحقيقية والشجاعة. أليس مدهشاً أن كل من ترك الحكم يدعى الوطنية ويصبح من أشد النقاد للنظام رغم أنه كان سوطه وحارسا لقيمه، أليس غريبا أن يصبح الجلاد السابق فى وزارة الخارجية الذى حارب المثقفين وداس بقدميه على كل القوانين وحقوق الإنسان كاتبا مصلحا ووطنياً وقومياً يكره الغرب ويعادى

إسرائيل، وأن يصبح مساعدة فى امتهان القانون وحقوق الإنسان موظفاً هاماً فى المجلس القومى لحقوق الإنسان؟ أليس لافتا للنظر أن من يختار لمنصب الوزير يحاط بالشبهات بعد أن ارتبط المنصب الوزارى بأوصاف سلبية بعد أن كان شرفا يلحق بصاحبه وبأسرته حياً أو ميتاً، حتى بات الشرفاء حقا فيما شون المنصب وبشكون فى دوافع اختيار الشرفاء إليه.

الاقتراح قائم والنقاش مفتوح وأرجو أن تبلور شيئاً نافعاً بدلا من عبارات الإصلاح السياسى والحريات الفكرية وثقافة الشباب والسلام والانتماء التى لحقت بها والحق بالحرية والديمقراطية والوطنية من شبهات بعد أن ارتكبت بأسمها أو بغض الجرائم والانتهاكات.

(١١)

مصر وإيران القضية النووية

محاولة للفهم

أمامنا ثلاثة مشاهد يتعين فهم العلاقة بينها. أول هذه المشاهد هو الملف النووي الإيراني الذي يثار منذ عدة سنوات ولكنه شهد تصعيدًا متبادلاً بين تطور الأنشطة النووية والمواقف السياسية الإيرانية مقابل تصميم الولايات المتحدة على حرمان إيران مما تسميه الطموحات النووية الإيرانية ، ورغم ذلك تعترف الولايات المتحدة بحق إيران وفق أحكام المادة الرابعة من اتفاقية منع الانتشار النووي بالاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بل وتلزم الدول النووية بتقديم الوقود النووي للمفاعلات في الدول غير النووية ، ولم تحظر قيام هذه الدول نفسها بتجهيز الوقود اللازم لهذه المفاعلات ، وليس هناك خشية من تحول الدولة من الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري مادامت الدولة تخضع لنظام التحقق والتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو نفس السبب الذي تدفع به إيران للرد على الملاحقة الأمريكية لها ، وكلاهما إيران والولايات المتحدة يعلمان جيدًا أن الأزمة ليست في الملف النووي وإنما هي أزمة سياسية سببها أن إيران من الدول المناهضة للسياسة الأمريكية وأنها تطاولت على المقدسات الصهيونية فطعنت في المحرقة وفي سبب قيام إسرائيل ونسفت كل الدعاوى الصهيونية التي تتمسح بالتوراة والتاريخ والأساطير الأخرى التي فصلها جارودي في كتابه حول الأساطير المؤسسة للدولة العبرية .

في نفس المشهد تناهض واشنطن حق إيران في تخصيب اليورانيوم استنادًا إلى ثلاثة دفوع: **الأول** أن إيران من أكبر الدول المنتجة للنفط وليست بحاجة على الطاقة الذرية ، **والثاني** هو أن الطاقة الذرية محوطة بمخاطر ضعف الأمان مما يهدد الإنسان والبيئة ، والثالث أن إيران مناهضة لإسرائيل ، والدفع الثاني تتبناه أيضًا دول الخليج .

المشهد الثاني الذي استجد بينما المشهد الأول لا يزال ملتهبًا والتكهنات حول مصيره تشغل كل المحللين والمراقبين ، ونعني بالمشهد الثاني إعلان مصر

المفاجئ خلال المؤتمر السنوي الرابع للحزب الحاكم في الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠٠٦ أن مصر اتخذت قرارًا بإحياء الصناعة النووية التي توقفت خوفًا مما سببه مفاعل شيرنوبل من أثار عام ١٩٨٦ بعد أربع سنوات من تصديق مصر على اتفاقية منع الانتشار النووي ، ويبدو أن ذلك كان أحد التفاهمات المصرية الأمريكية الإسرائيلية بدلاً من أن تعلق مصر انضمامها إلى المعاهدة حتى تنضم إسرائيل ، قامت بإحراق هذه الورقة في يدها مجانًا لأسباب تعذر على الدارسين والمتابعين فهمها .

القرار المصري أعلن فجأة دون مقدمات بعد أيام من رفض مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار عربي يدين التسلح النووي الإسرائيلي ويطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي والدخول في نظام التفتيش الدولي خاصة بعد أن أعلنت الوكالة- نفسها عام ٢٠٠٥ أنها تعتقد أن لدى إسرائيل عدد كبير من الرؤوس النووية ثم زار البرادعي إسرائيل وطوى الملف .

القرار المصري أعلن أيضًا في وقت يشتد الجدل حول الملف النووي الإيراني وتوشك واشنطن أن تقايض العراق بالملف الإيراني أي التسامح مع المطالب الإيرانية النووية مقابل تعاون إيران مع واشنطن في معالجة مناسبة للملف العراقي خاصة بعد تأكيد أحمدي نجاد لنور المالكي خلال زيارته لطهران في سبتمبر ٢٠٠٦ ما يشير إلى أن لإيران قدرة على تهدئة الأوضاع الأمنية في العراق، ثم أعقبه اتهام الرئيس العراقي جلال الطالباني إيران وسوريا بدور في الأزمة العراقية وكذلك اتهامات أخرى لإيران والسلطات العراقية في المذابح الطائفية الغامضة يوميًا في العراق .

شددت مصر دائمًا على أنها تريد الشرق الأوسط خاليًا من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية ، ولذلك أكد الإعلان المصري على الطابع السلمي لبرنامجها النووي وأن من حقها وفق معاهدة منع الانتشار النووي الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وأنها كطرف في المعاهدة تخضع لنظام التفتيش. أكدت مصر أيضًا أن السبب لهذه الخطوة النووية هو توفير مصادر الطاقة بعد أن أرهقها استيراد مواد الطاقة البترولية طوال هذه السنوات ، مما يبرر تخصيص ميزانية الإنفاق النووي الضخمة خلال سنوات الإعداد العشر القادمة .

يلاحظ في المشهد المصري أن إسرائيل أعلنت أنها لا تخشى البرنامج النووي المصري ، وان واشنطن تبارك الخطوة المصرية وتشجعها وترحب بأن تكون شريكًا نوويًا ، في نفس الوقت تؤكد الحكومة المصرية منذ ثمانينات القرن الماضي أن حيازة إسرائيل للسلاح النووي لا قيمة له عسكريًا بسبب مخاطر استخدامه في مساحة ضيقة تضر بإسرائيل قبل غيرها ، علمًا بأن إسرائيل تستخدم منتجات عسكرية نووية في أنشطتها العسكرية في فلسطين ولبنان مثلما فعلت الولايات المتحدة ضد العراق عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ . كذلك تشهد الساحة المصرية والعربية مطالبات بالتسلح النووي أو على الأقل الاستفادة السلمية من الطاقة النووية إزاء سلوك إسرائيل البربري في الأراضي العربية .

في نفس المشهد نشير إلى أنه في أواسط عام ٢٠٠٥ أثارت واشنطن زوبعة ضد ما أسمته محاولات مصر السرية حيازة السلاح النووي ويومها صدرت تقارير وتصريحات غامضة من الوكالة ثم تصريح أخير بإبراء الذمة ثم دفن الموضوع بعد أسابيع من إثارته.

في نفس الوقت أيضًا شددت مصر على أن إحياء المشروع النووي هو خطوة حضارية ضخمة تؤهل مصر لدخول القرن الجديد ، وغيرها من التصريحات التي لا تستحق أن نتوقف عندها في سياق هذا التحليل .

السؤال هو هل قررت مصر وحدها إحياء البرنامج النووي وفوجئت به أمريكا وإسرائيل أو بالتفاهم معهما ؟

وهل رحبت واشنطن بالبرنامج المصري أم هي التي أوحت به في إطار معالجتها للملف الإيراني ، رغم أن إثارة الملف المصري الذي لن يظهر إلى الوجود إلا بعد عشر سنوات على الأقل يفيد الموقف الإيراني علمًا بأن هناك فارقًا ضخمًا بين مصر وإيران من هذه الزاوية ، فمصر حليف للولايات المتحدة وهي تعلن منذ البداية خلافًا لإيران التي ظل برنامجها سريًا بعد أن تقرر إحياؤه عندما توقف برنامج الشاه بقيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ .وخلال سنوات الإعداد المصري الطويلة لا تزال الفرص أمام إسرائيل والولايات المتحدة للاعتراض إذا تغير مناخ العلاقات المصرية معها .

أما الفارق الثالث فهو أن إيران توظف الملف النووي لكي تقنع واشنطن بأنها شريك في السياسات الإقليمية في الخليج وأنها تستحق ذلك وقادرة عليه ، وأن عداءها للشيطان الأكبر ليس قدريًا أو أيديولوجيًا بل هو عداء سياسي يزول بزوال أسبابه .

بقي الفارق الرابع وهو العامل الإسرائيلي ، فإسرائيل طرف في الحالين ، في حالة مصر فإن الوضع يختلف حيث تؤكد مصر حرصها على إسرائيل ، وحقها في الحياة ولا تشكك في الهولوكوست وتغمض عينيها كلتيهما في الكثير من الأحيان حتى لا تستثير إسرائيل خاصة منذ أن صرحت كونداليزا ليس رايس بأن من أحب إسرائيل فقد أحب أمريكا .

وإذا كان الإعلام المصري إيعازًا من أمريكا ، فما هو الهدف ؟ هل هو رسالة مزدوجة إلى إيران : **الأول** أنها تعني أنه بوسع الدولة الحليفة المسالمة الواضحة أن تحوز الطاقة الذرية مادامت أهدافها واضحة ويمكن التحقق منها ، بل يمكنها حتى أن تكون نووية مادامت حليفة مثلما هو حال إسرائيل والهند ، **الرسالة الثانية** أن إصرار إيران على الخيار النووي قد فتح الباب أمام سباق التسلح النووي خاصة وأن التيار الأغلب في الصحافة الأمريكية كان قد حذر من أن تسلح إيران سيدفع دولاً مثل مصر والسعودية على التسلح أيضًا ولكن هذا التحذير لا يتسم بالجدية لان سباق التسلح النووي من الجانب العربي سيضر بإسرائيل فتواجه مجموعة نووية بدلاً من دولة واحدة وهم يعلمون جيدًا أن الباقي هو أن بقاء الحال من المحال خاصة في ظل تصرفات إسرائيل التي استفزت الشارع العربي فضلاً عن السلوك الأمريكي .

المشهد الثالث يقوم على تصريح لوزير الخارجية المصري في ٢١ /٩/٢٠٠٦ يتعلق بإنشاء منتدى غير رسمي يضم مصر والأردن ودول مجلس التعاون الست + الولايات المتحدة أي ٨+١ وأن هذا المنتدى سوف يتولى التعامل مع إيران في شأن ملفها النووي .

المعلوم أن جميع هذه الدول التسع عدا مصر والولايات المتحدة تقيم علاقات رسمية مع إيران، وأن محاولات إقامة علاقات مصرية إيرانية منذ قطعتها إيران

عام ١٩٧٩ تراوحت مجالا معيناً ، والثابت أن هناك مصلحة مصرية محققة في إنشاء هذه العلاقات ، وأن مصر كانت تعرف حين يكون الإقبال الإيراني في غايته، بينما أقبلت مصر في لحظة انصراف إيران ، وفي أحيان قليلة كانت الرغبة مشتركة من الطرفين فأحال حائل دون إتمام القران .

البعض يرى أن العامل الأمريكي أهم من إرادة الطرفين على الأقل في أثره على القرار المصري ، والبعض الآخر يرى غير ذلك ، وأن إرادة الطرفين إيران ومصر متوفرة لولا سوء الحظ وتغير الظروف . فهل هذا المنتدى هو أحد الترتيبات الأمريكية كخط متقدم للحوار مع إيران لحساب واشنطن وبتوجيهاتها ، وهل هو مع الاتحاد الأوروبي أم بديل عنه .

تلك مشاهد ثلاثة : المشهد الإيراني ، المشهد المصري ، المشهد المختلط أو منتدى الحوار ، وهذا الأخير قد يسهم في وصل العلاقات المصرية الإيرانية في سياق متعدد بدلاً من السياق الثنائي الذي قد يثير قلق غيرهما ، وهل تمتد مهمة هذا المنتدى لتشمل كل القضايا الإقليمية الأخرى مثل فلسطين ولبنان وهل هو يقصد عزل سوريا والحوار مع إيران أم يقصد تليين إيران أولاً ثم التوجه إلى سوريا .

المؤكد أن هناك علاقة ما بين هذه المشاهد الثلاثة والمؤكد أن المصلحة العربية في هذه المشاهد غير واضحة ، والمؤكد أخيرًا أن بطل المشاهد الثلاثة هو الولايات المتحدة .

(١٢)

مصر وحزب الله

اللافت للنظر أن مصر الرسمية مصرة على اتخاذ موقف من حـزب الله لا يتسم بالعداء بقدر ما يتسم بالنقد المستمر والمتكرر. وكانت الإشارات الأولى عندما أعلن الرئيس مبارك خلال العدوان الإسرائيلى على لبنان فى يوليـو ٢٠٠٦ نقـده لعملية خطف الجنديين الإسرائيليين من جانب مقاتلى حزب الله. وأوضح الـرئيس مبارك فى تصريحات متفرقة أن الحزب جزء من التشكيلة الوزارية اللبنانية، وأنه اتخذ قرار خطف الجنديين وهو يعلم بالآثار والرد الإسرائيلى ومع ذلك لم يتشـاور مع بقية أعضاء الحكومة حتى يمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعداد الـبلاد لهـذه الآثار المدمرة. كان واضحاً أن نقد الرئيس للحزب ينصب أساسا على فداحة الدمار الذى لحق بلبنان، وعدم التناسب بين خطف جنديين وبين كل هذا الـدمار، وهـو نقض كان يجب أن يوجه إلى إسرائيل وليس لحـزب الله. وافتـرض الـرئيس أن الحزب أقدم على الخطف وهو مدرك لا حتمالات الرد الإسرائيلى، خلافاً لحـالات الخطف السابقة، ورغم تأكيد السيد حسن نصر الله أمين عام الحزب الذى أعلـن مرات عديدة أن سياسة الحزب هى اللجوء إلى الخطف لكى يبادل المخطوفين مـع الأسرى الذين أمضوا عقوداً فى السجون الإسرائيلية والذين تضم قائمتهم لبنـانيين وفلسطينيين وعرباً آخرين غيبتهم ظلمات هذه السجون والتغذيب الوحشـى لهـم، وليسوا على أجندة أحد فى العالم العربى وكأن قضيتهم أمرمشين للعـالم العربـى ويسئ إليه وأنه من العار الحديث عن هذه القضية. ولكن الرئيس مبارك كرر موقفه دون أن يبدو أنه أخذ فى الاعتبار إيضاحات الحزب، وربما كان بذلك يـرد علـى الملاحظات القاسية ضد بعض الزعماء العرب. ولكن القضية فى ظنى ليسـت رد الرئيس أو تأكيد موقف لأن مصر دولة كبرى ولابد أن يحظى موقفهـا بالتحليـل المنطقى وأن تتحدد المصلحة الوطنية وراء هذه المواقف.

فى نفس الاتجاه تواترت تصريحات وزير الخارجية المصرى التـى تنتقـد حزب الله على أساس أن الحزب ينفذ أجندة أجنبية بعيدة عن المصالح اللبنانية، وأن خطف الجنديين كان خطأ مقصوداً ويهدف إلى أن يفلت الحزب من استحقاق نـزع

سلاحه فى إطار الحوار الوطنى واضاف إلى ذلك أن حزب الله تسبب فى المزيد من احتلال الأراضى اللبنانية أى أن تصرف الحزب سبب العكس من منظور المصلحة اللبنانية.

هذا الموقف الرسمى المصرى يسانده موقف فكرى وثقافى لعدد من الكتاب من بينهم مفكرون لهم علاقات دافئة مع الولايات المتحدة، وبعضهم ينتقد الحزب من موقع طائفى، أو من موقع علمانى يعادى الخط الدينى الإسلامى أصلاً. على الجانب الآخر يقف الشارع المصرى كله تقريباً مع حزب الله ويصدق بياناته. هذا التقابل التام بين الموقف الرسمى وبعض الموقف الفكرية المحدودة للغاية فى مصر لابد له أسبابه التى يتعين تحليلها فى هذه المقاله.

أما الموقف الرسمى المصرى، فمن الواضح أنه لم يتفادى اتهام الحزب صراحة بأنه ينفذ أجندة محددة سورية أو إيرانية، وهو يقدح بذلك فى وطنية الحزب ولبنانيته. من الواضح أيضاً أن مواضع النقد المصرى للحزب تكرار للموقف الذى تؤكده قوى ١٤ آزار فى لبنان، كما نلتقى بغير تفصيل كثير مع بعض المواقف الرسمية العربية. من الواضح ثالثاً أن الموقف الرسمى المصرى أدان العدوان الإسرائيلى والدمار الذى سببه، وطالب بالموقف الفورى لإطلاق النار، كما بادرت مصر إلى إصلاح الخلل الذى اعترى قرار مجلس الأمن ١٧٠١ وطالب الجميع باحترامه على أية حال طلبا للهدوء فى لبنان، كما تبدى مصر الرسمية قلقها على تطورات الوضع الداخلى للبنان حتى قبل العدوان وكان لها بعض المساعى لإنجاح الحوار الوطنى وتجنب الحدة التى قد تشعل الحرب الأهلية من جديد.

من الواضح رابعاً أن موقف مصر يؤثر بشكل ما حتى فى ظل انسحاب الدور المصرى وانكماشه وانكفائه على نفسه، ولسوء الحظ فإن موقف مصر مع دول أخرى منذ يوم ٢٠٠٦/٧/١٣ أى يوم اليوم التالى للعدوان الإسرائيلى، كان له أبلغ الأثر على الموقف الإسرائيلى والأمريكى فى الحرب، بل تجاسرت إسرائيل على البوح بأن زعماء عرباً اتصلوا بها لتشجيعها على سحق حزب الله. فالثابت حقاً أن هذا الموقف استفز الشارع العربى والإسلامى وأشار بأصابع اتهام ظلت تكبر كلما أمعنت إسرائيل فى عدوانها، وعانت من صمود الحزب وانهيار المخطط

الإسرائيلى. الثابت أيضاً أن إسرائيل التى أوهمت نفسها بأن المواقف الرسمية العربية تؤيد عدوانها وتباركه أوهمت نفسها أيضاً بأن حزب الله مكروه ومعزول فى العالم العربى، وأن سحقها له هو فرض كفاية عن هذا العالم العربى الذى يقدر لها حسن صنيعها ويدخلها إلى قلوب العرب بهذا العمل القدرى. والذى لابد أن تعلمه إسرائيل جيداً هو أن حسن نصر الله تحول إلى أيقونة ورمز وتحول الحزب خارج لبنان إلى رمز للصمود فى مواجهة غطرسة القوة والإذلال والتواطؤ المكشوف بين إسرائيل وأمريكا. وإذا كان المقام لا يستع لتحليل مدلول بعض المواقف العربي، فإنه تكفى الإشارة إلى أن فشل إسرائيل فى توظيف قوتها العسكرية والغطاء الدبلوماسى الهائل والذى توفر لها واعترافتها منذ البداية بأنها تنفذ خطة مدبرة وأنها اصبحت مؤهلة بكى تنفذ فى حزب الله قرارات مجلس الأمن الذى لم تحترمه يوماً قد أشعل الحماس فى الشارع العربى والإسلامى للحزب وأمينه العام وهو يلحظ بالأساء السكوت العربى الشامل، حتى خرجت من هذا الشارع كل صور الإدانه والاتهام للحكومات العربية واستعلى هذا الشارع على بعض التلميحات الطائفية الصادرة عن بعض الحكومات العربية، واستغربت أن تدين هذه الحكومات المؤامرة الأمريكية الطائفية فى العراق فى الوقت الذى تمارس نفس الشئ مع حزب الله.

ولكن الذى يهمنا فى هذه المقالة بشكل محدد تلك الأسئلة الملحة فى تحليل الموقف المصرى من حزب الله.

فلماذا تعادى مصر حزب الله وتدخل نفسها طرفاً فى صراع لبنانى داخلى وأين مصلحتها فى ذلك؟ ولماذا يؤيد الشارع المصرى وجميع القوى السياسية المصرية بلا استثناء، بينما تقف الحكومة موقفاً معاكساً؟

هذا السؤال يطرح بإلحاح على الحكم فى مصر حتى يوضح للشعب هذا الفارق الضخم فى الموقف من حزب الله. ألا يدافع الحزب عن أرض لبنانية وألا يدافع ضد أعتى آلة حربية معتدية إسرائيلية، وألا يسعى الحزب إلى تحرير الأسرى العرب؟ وحتى لو التقت المصالح السورية والإيرانية مع حزب الله ضد إسرائيل والولايات المتحدة، أليس ذلك أمر يتعلق بمعركة واشنطن وإسرائيل مع

أعدائهما؟. ولماذا تنكر مصر أن يتلقى حزب الله اللبنانى المساندة من سوريا وإيران وحتى من الشيطان مادام يدافع عن أرضه، بينما لم تنكر تبجح أمريكا بمساندتها لإسرائيل فى عدوانها بكل أنواع الأسلحة المحرمة والعالم كله يتفرج على هذا المشهد المخزى. وألا تدرك الحكومة المصرية أن موقفها بعيد للغاية عن موقف شعبها، وهل كانت مصر الرسمية تأمل حقاً أن تنتصر إسرائيل وتسحق حزب الله وتحتل لبنان حتى يقال أن نقد الحزب فى البداية نابع من بعد النظر والحكمة، وأن الحزب لم يحسب للأمر حسابه وأن طيشه واندفاعه أعمياه عن جدية تحليل النتائج المختلفة. وهل تحرص مصر الرسمية على المخطوفين الإسرائيليين بينما لا يهمها الأسرى العرب مادام الحديث عن هؤلاء الأسرى سيقلب المواجع على أسرانا الذين أعدموا وهم أمانة فى يد القوة الغاشمة الآسرة دون أن تحرك مصر ساكناً، أم أن إرغام حزب الله إسرائيل على اتباع قواعد لعبة مختلفة معه قوامها الجدية يحرج الحكومات العربية جميعاً وبشكل أخص مصر الرسمية التى تتسامح بشكل لافت مع العبث الإسرائيلى المتكرر بأرواح جنودنا داخل منطقة الحدود المصرية الإسرائيلية. وما هى المصلحة التى تعود على مصر من موقف مصر الرسمية من حزب الله ومواصلة نقده فى هذا الظرف الدقيق الذى يوزع فيه الحزب اهتمامه على الحملة الدولية ضده لإضعافه وتحجيمه ومنعه من الرد على تطاولات إسرائيل وتماديها ضد لبنان كما يرجز اهتمامه على الساحة الداخلية بعد أن أدى تدويل المسألة اللبنانية خاصة بعد العدوان الأخير إلى خلط الأوراق الداخلية والدولية لصالح إسرائيل. وما هى مصلحة مصر فى نزع سلاح حزب الله، كما أننا نتساءل أيضاً عن مصلحة مصر فى الاشتراك فى الحملة الدولية لحصار الشعب الفلسطينى وإسقاط حماس لصالح فتح وتدهور الأوضاع ودخولها إلى حرب أهلية. إذا كانت مواقف مصر الرسمية تعبر عن مزاج شخصى فلا نظن أن هذه المسألة يصح فيها العفوية والتعبير التلقائى عما تكنه قلوب الساسة، أما إن كانت المواقف مدروسة فإننا نأمل بصدق أن يتفضل الحكم بتوضيح الاعتبارات والمصالح التى جعلت موضوع حزب الله الشاغل اليومى تقريباً لوزير الخارجية. وإذا كان مفهوما، وإن لم مقبولا، أن يفسر موقف الحكم من حماس بمقاييس المسرح الداخلى المصرى وعليه لاعب جديد هو الإخوان المسلمون، وعلاقة الإخوان بحماس، فهل نفس

المقاييس هى نفسها التى تدفع إلى الخشية من أن ارتفاع أعلام الحزب ترفع أعلام الإخوان فى مصر والتيار الإسلامى عموماً؟. وهل لو كان حزب الله حزباً مسيحياً وتصادف جدلاً أن كان حليفاً لأمريكا ويدافع عن لبنان ضد إسرائيل، فهل موقف مصر الرسمية سوف يتغير؟.